

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٦٩٩

الخميس، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	(مصر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيتريكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

التحديات في منطقة الساحل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1614851 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

التحديات في منطقة الساحل

أفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل. إنني أتكلم من نيامي، حيث اجتمعت لتوي مع الرئيس محمدو إيسوفو في إطار جولة تشمل بلدان منطقة الساحل الخمسة التي تقف على الخطوط الأمامية في نضال البشرية ضد تغير المناخ. وسأسافر إلى واغادوغو مباشرة بعد هذه الإحاطة الإعلامية، وسأعبر بالتأكيد عن آمالي وقلق المجلس حيال أثر تغير المناخ على السلام والأمن في تلك المنطقة.

إن منطقتي غرب أفريقيا والساحل تواجهان منذ بعض الوقت تحديات متعددة الجوانب. فمن دكاك إلى جيبوتي، يشكل تغير المناخ أحد أهم تلك التحديات من خلال تأثيره على المجتمعات وسبل عيشها، حيث أنه يؤثر تأثيرا مباشرا على الأمن والتنمية والاستقرار. وفي هذا السياق، يصبح تغير المناخ تهديدا أساسيا للأمن البشري. وفي المجال البحري، تعاني الموارد الطبيعية من نقص التنظيم والاستغلال المفرط وتهدد الأنشطة الإحرامية والقرصنة الأمن والأنشطة الاقتصادية. ويشكل التغيرات وارتفاع منسوب سطح البحر تهديدا خطيرا آخر.

وتشهد كلتا المنطقتين العديد من الصراعات التي لم تُحل، بدءا من تجدد التمرد في دلتا نهر النيجر والاشتباكات المميتة بين المزارعين والرعاة على الموارد الزراعية الشحيحة والمتضائلة وانتهاء بالأنشطة الإرهابية في شمال مالي وشمال شرق نيجيريا، والتي امتدت إلى بلدان الجوار، تشاد والكاميرون والنيجر. وتقترب هذه التهديدات بالجريمة المنظمة والاتجار والتطرف العنيف، ويؤدي إلى تفاقمها نوبات الجفاف المتكررة، وهي النوبات التي أدى تغير المناخ، بجميع المقاييس، إلى جعلها أكثر تواترا وخطورة. ويشكل الطابع غير الساحلي للمنطقة وضعف خطوط النقل عبئا آخر يحول دون قيام تجارة إقليمية والتي يمكن أن توفر فرص العمل وتحفز الاقتصاد.

وعلى الجانب الإيجابي، فإن مكافحة الأنشطة الإرهابية بدأ تؤدي نتائج مشجعة وملموسة بسبب تعزيز التعاون بين

الرئيس: وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد محمد بن شمس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ والسيد جان - بول لابورد، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والأمين العام المساعد؛ والسيدة مونيكا باربو، الأمانة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ والسيدة هندو أومارو إبراهيم، منسقة رابطة نساء الشعوب الأصلية الفولانية في تشاد.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد بن شمس الذي ينضم إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من نيامي.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الضيفين التاليين اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد بيير بويويا، ممثل الاتحاد الأفريقي السامي لمالي ومنطقة الساحل، والسيد أنجيل لوسادا، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد بن شمس.

السيد بن شمس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي مرة أخرى لتقديم إحاطة إعلامية بشأن التحديات التي تواجه السلام والأمن والاستقرار في غرب

وقد حفزت هجمات جماعة بوكو حرام على الاهتمام بالآثار المدمرة لتغير المناخ الذي يؤثر على منطقة حوض بحيرة تشاد. وكمثال واحد فقط، فقد تقلصت مساحة بحيرة تشاد من ٢٢ ٠٠٠ كيلومتر مربع في عام ١٩٦٠ إلى ١ ٧٠٠ كيلومتر مربع في عام ١٩٨٥. ومنذ ذلك الحين، زادت المساحة إلى نحو ٨ ٠٠٠ كيلومتر مربع، مما يبين عدم القدرة على التنبؤ بالصددمات الخارجية ويسبب ضغطا شديدا على الآليات التي يتبعها الناس للتكيف. إن بحيرة تشاد، على الرغم من ضعفها، تزخر بتنوع بيولوجي كبير يتيح فرصا للصيد والزراعة وتربية الماشية. وهي توفر سبل العيش بشكل مباشر لحوالي مليوني شخص وتشكل، في الوقت نفسه، محورا لتصدير الأغذية يستفيد من إمداداته قرابة ١٣ مليون شخص، بما في ذلك سكان العاصمة التشادية، نجامينا ومدينة مايدوغوري، عاصمة ولاية بورنو في نيجيريا.

وأدت الفرص الاقتصادية التي تتيحها البحيرة إلى حركات هجرة كبيرة في الماضي، والتي ثبت اليوم أن آثارها تشكل تحديا. فبحلول عام ٢٠١٥، أصبح حوض بحيرة تشاد موطنًا لما يصل إلى ٥٠ مليون شخص، فيما انخفضت موارده بشكل حاد. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان مرة أخرى بحلول عام ٢٠٣٠. ولا يمكن أن تكون هناك مبالغة في التأكيد على أهمية وإلحاحية استعادة القدرات الإنتاجية لبحيرة تشاد بغية منع وقوع أزمات في المستقبل.

ومن المناطق الهامة الأخرى التي تجدر الإشارة إليها منطقة حوض نهر النيجر. فهي تشكل موردا هائلا لاستدامة وتحسين سبل العيش، فضلا عن النمو الاقتصادي في منطقة الساحل، ولكنها تتضاءل بسرعة حاليا نتيجة لأثر تغير المناخ الشديد وتفاوت معدلات سقوط الأمطار على طول نهر النيجر، التي تشكل ركيزة رئيسية لحوض نهر النيجر. ويغطي الحوض تسعة بلدان هي: بنن، بوركينا فاسو، تشاد، غينيا، الكاميرون، كوت ديفوار، مالي، النيجر، نيجيريا.

البلدان المعنية والدعم الكبير من الشركاء. غير أنه وفي الأجل القصير، لا تزال هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لدعم الحملة العسكرية ضد جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد من حيث الدعم المالي والتشغيلي للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وتقديم المساعدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للمشردين واللاجئين، وتيسير عودتهم إلى مناطق آمنة ومساعدتهم على إعادة بناء سبل عيشهم.

وإذا ذهبنا غربا، فإن الأمر يستدعي أيضا تعزيز التعاون الإقليمي والدعم الدولي المستمر لمساعدة بلدان منطقة الساحل في التصدي لخطر الإرهاب الذي لا يزال يمتد خارج شمال مالي إلى غرب أفريقيا والساحل. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بالاضطلاع بدورها في حدود معايير ولايتها لمساعدة المنطقة في مواجهة هذه التحديات الأمنية. وعلى المدى الطويل، هناك وعي متزايد بضرورة معالجة الأسباب الكامنة للأزمة، وهي التخلف وسوء الإدارة وما يصاحبهما من فقر، وجميعها عوامل ترتبط، جزئيا على الأقل، بتغير المناخ.

وموضوع مؤتمر القمة الإقليمي الثاني المعني بالأمن، الذي عقد في أبوجا في ١٤ أيار/مايو، "توطيد الجهود الجماعية من أجل السلام والتنمية الإقليميين"، يشهد على رغبة أصحاب المصلحة في التركيز على الإمكانيات الاقتصادية لبحيرة تشاد بغية التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية في المنطقة.

وفي منطقة الساحل، فإن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل توجه المشاركة المتعددة الأبعاد لمنظومة الأمم المتحدة المتعددة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة. ويمثل التخفيف من أثر تغير المناخ، الذي يأتي في صدارة الركيزة المتعلقة بالقدرة على الصمود من ركائز الاستراتيجية، الهدف الرئيسي لها. وقد تحقق ذلك بالتعاون الوثيق مع جهات مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، التي تدعم الرصد البيئي وإدارة الموارد الطبيعية.

الاتحاد الأوروبي بالفعل عن تخصيص ١٢٠ مليون يورو، من الصندوق الاستئماني لأفريقيا لقطاع الأمن، وهي نقطة اعتقد بأن السفير أنخيل لوسادا قد يؤكد لها.

ومع ذلك، تتزايد الاحتياجات الإنسانية في منطقة حوض بحيرة تشاد، بوجود ٩,٢ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة. وطرد أكثر من ٢,٤ مليون شخص بسبب الأنشطة الإرهابية، من بينهم ١,٥ مليون طفل. ووجد ما يناهز ٩٠ في المائة من المشردين ملاذا في المجتمعات المحلية المضيفة، مما يضع عبئا ثقيلا على مواردها، ويضعف قدرتها على مقاومة الصدمات. وعلى الرغم من الحالة الإنسانية المزرية، لم يجر التوصل سوى بنسبة ١٠ في المائة من ٥٣٥ مليون دولار المطلوبة لتقديم المساعدة الإنسانية في المنطقة.

واجتمع قبل يومين قادة العالم مع الأمين العام في إسطنبول للنظر في سبل ووسائل جعل العالم بصفة مشتركة يفتح ذراعيه للجميع. ومن بين المسؤوليات الأساسية الخمس التي حددها الأمين العام في تقريره المعنون "إنسانية واحدة: مسؤولية مشتركة" (A/70/709)، أود بصفة خاصة أن أسلط الضوء على المسؤولية الأولى وهي "المسؤولية السياسية عن منع نشوب الصراعات وإنهاءها"، والمسؤولية الرابعة المتمثلة في تغيير حياة الناس، من تقديم المعونة إلى إنهاء الحاجة، وهي حالة تنطبق للغاية على منطقة حوض بحيرة تشاد والساحل.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن المسائل التي ذكرتها هنا قد جرى استعراضها بدقة خلال الأعوام الماضية. وتم تحديد المشاكل، وكذلك مجموعة الإجراءات التي يتعين اتخاذها للتصدي لها. وثمة عدد من المبادرات الجيدة، ومع ذلك فإن هناك شعورا بالإحباط لأن النتائج ليست ملموسة بالشكل المطلوب. ومن شأن تجميع الجهود الرامية إلى ترشيد تنفيذ الخطط القائمة أن يجعلنا نقطع أشواطاً طويلة في اتجاه تحقيق أهدافنا المشتركة.

وتعد سبعة بلدان من بين تلك البلدان التسعة، من أفقر ٢٠ بلداً في العالم. ويعيش ما يناهز ٧٠ في المائة من بين الـ ١٣٠ مليون شخص في منطقة الحوض، في المجتمعات الريفية في خضم انعدام الأمن الغذائي، وهي حالة لا يمكن إلا أن تزداد سوءاً، حيث من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان بين الآن وعام ٢٠٥٠. وبدون جهود متضافرة وملموسة من أجل تلك البلدان، مع تقديم الدعم الدولي لمعالجة التحديات الحادة التي تواجه سكان الحوض، يمكن أن تكون العواقب مروعة في المستقبل، عندما يبدأ نهر النيجر، بطبيعة الحال، على امتداد طوله البالغ ٢٠٠ ٤ كيلومتر في النضوب، كما يبدو واضحاً للعيان بالفعل، في أجزاء من النهر.

وأود أيضاً أن أذكر بمبادرة السور العظيم لمكافحة التصحر، التي اتخذها الرئيس السابق لنيجيريا في عام ٢٠٠٥، القائد أولوسيغون أوباسانغو، واعتمدها الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٧، ووقعت عليه البلدان المشاركة في نجامينا في عام ٢٠١٠. ويمثل الحائط الأخضر العظيم مثالا آخر على النهج الطويل الأجل للتصدي للأسباب الجذرية للفقر والتهميش. وفي الواقع، لا يشكل استمرار تدهور الأوضاع الأمنية بسبب المواجهات الدامية المميتة بين المزارعين ومربي الماشية في بعض المناطق من نيجيريا، سوى تذكيراً آخر بالآثار المدمرة للتصحر.

وفي مواجهة تلك التحديات، توجد بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في مفترق الطرق. وفي حين أن المسؤولية عن تنفيذ هذه الخطط تقع على عاتق الحكومات المعنية، تتعرض بالفعل الميزانيات الوطنية لضغط إضافي جراء زيادة النفقات الأمنية، مثلما هو الحال في النيجر، حيث أوجد اليوم. إن العوامل الخارجية مثل انعدام الأمن في ليبيا وشمال أفريقيا، والمجاهدين العائدين من الشرق الأوسط، تشكل تحديات تتجاوز نطاق فرادى الحكومات وتتطلب اتخاذ إجراءات دولية جماعية. ولحسن الحظ، فإن الدعم أصبح قريباً. فقد أعلن

تؤدي خيبة الأمل هذه إلى التطرف، من خلال الأعمال التي تقوم بها الجماعات الإرهابية والتي تستهدف أساسا الشباب، ليس فقط في أفريقيا ومنطقة الساحل، بل في جميع أنحاء العالم.

وخلصت دراسة أجراها مؤخرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمبادرة من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وأجريت في عام ٢٠١٥ بين سكان المناطق الحدودية لثمانية بلدان من بلدان الساحل بشأن تصوراتهم لعوامل انعدام الأمن والتطرف المصحوب بالعنف، إلى أن استمرار التصحر، وتدهور النظم البيئية، يعتبران شكلين من أشكال انعدام الأمن البشري، يدفعان الشباب إلى التطرف المصحوب بالعنف. وأود أن أضيف، وربما حتى الأعمال الإرهابية؟ ولا يؤدي نهب الموارد الطبيعية، مثل تهريب الأخشاب النادرة في غرب أفريقيا، إلى تدهور النظم الإيكولوجية فحسب، ولكن يمكن أن يكون له في الأجل الطويل عواقب وخيمة على التوازن الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، جراء زيادة ضعف السكان، مما يتيح أرضا خصبة لتجنيد الشباب الذين قد يكون مألهم الضياع، على يد الجماعات الإجرامية المنظمة، والجماعات الإرهابية.

وهذا ينقلني إلى الصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وقد تناول مجلس الأمن هذه المسألة في مناسبات عديدة، لا سيما في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يرسى الأساس لإجراءات عمل اللجنة على مكافحة الإرهاب - فرئيسنا هو أيضا رئيسها - وعمل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بشأن الصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وقد كان موقف المجلس واضحا جدا عندما ذكر أنه:

”يلاحظ مع القلق الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال والاتجار غير القانوني بالأسلحة والنقل غير القانوني للمواد النووية

الرئيس: أشكر السيد بن شماس على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن للسيد لابورد.

السيد لابورد (تكلم بالفرنسية): نجتمع هنا اليوم لمناقشة الارتباطات القائمة بين الأمن وتغير المناخ في منطقة الساحل. هل هذا تصور أم واقع؟ بالنظر إلى أن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب هي المسؤولة عن مكافحة الإرهاب، سأركز مداخلتي على منظور الآثار المحتملة لتغير المناخ والاحترار العالمي على الإرهاب.

وفي غياب بيانات ملموسة، أو دراسات لإبراز هذه العلاقة، يصعب القول بكل ثقة بأن هذا الأثر قائم بالفعل. ومع ذلك، يمكننا المغامرة بالقول إن تغير المناخ يمكن أن يشكل عاملا من عوامل التفاقم المفضية إلى المزيد من النزاعات وانعدام الأمن البشري، كما أشار إلى ذلك الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا والساحل. إننا نعلم أن الصراعات تغذي الإرهاب. ولدينا مثال على ذلك في منطقة الساحل، التي تشهد انتشارا للجماعات الإرهابية. وعلى مدى سنوات، جند تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وحركة أنصار الدين، في مالي، والنيجر وليبيا، وجماعة بوكو حرام، في النيجر والكاميرون وتشاد ونيجيريا، مما أطلق عليه المورد الذي لا ينضب للمرشحين الجدد للإرهاب. ومن ثم، من الضروري منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها بغية وقف العمليات الإرهابية.

غير أنه لا يمكن لتغير المناخ الإسهام وحده في انعدام الأمن. حيث أنه يجب أن يكون مصحوبا بمتغيرات اجتماعية وسياسية أخرى، مثل سوء الحكم، والنزاعات على الملكية المحلية للموارد الطبيعية، وعدم الاستقرار الاقتصادي، وتفشي البطالة بين الشباب. ويؤدي غياب التدريب وفرص العمل للشباب إلى إيجادهم حلا في ارتكاب الجرائم، يخرجهم مما هم فيه، ويتيح لهم التخلص من الفقر، حتى ولو مؤقتا. ويمكن أن

أوروبا أو آسيا أو تهريب الأسلحة من ليبيا أو شرق أفريقيا. وقد وضعت الهجرة الجماعية في منطقة الساحل، وهي أيضا إحدى عواقب الاحترار العالمي، ضغطا كبيرا على وكالات مراقبة الحدود وقللت من قدرتها على رصد استخدام أشكال التهريب المختلفة التي تمارسها هذه الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة.

وتبرهن الهجمات الإرهابية الأخيرة في بامكو وواغادوغو وغراند باسام على قدرة الجماعات الإرهابية التي تزدهر في المنطقة - ولا سيما تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة المرابطين، التي أعلنت مسؤوليتها عن هذه الهجمات - على العمل. وقد أثبت هذا العنف أيضا أن بإمكان هذه الجماعات الإرهابية أن تشن هجمات أدنى منطقة الساحل، التي تقع تحت مراقبة أكثر صرامة بسبب وجود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية بارخان. ومرة أخرى، تبرهن قدرة التنظيمات الإرهابية على تجاوز المناطق الآمنة، إذا كان ضروريا، على القابلية الكبيرة لهذه التنظيمات الإرهابية - التي تعمل على أساس مبدأ الهجوم حيث لا يكون متوقعا - على التكيف ومرونتها في منطقة الساحل بل وخارجها كذلك. وبعبارة أخرى، لا بد من التأكيد بقوة على أنه لا يوجد بلد واحد في المنطقة في مأمن من التهديد الإرهابي.

ومن المؤكد أن جماعة بوكو حرام قد عانت من نكسات خطيرة، في منطقة بحيرة تشاد، بسبب تعبئة قوات الأمن النيجيرية وعمل بلدان المنطقة المتضافر من خلال قوة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات. ومع ذلك، لا تزال تلك الجماعة الإرهابية تضرب السكان المدنيين بقوة من خلال الاستخدام الكثيف للقنابل البدائية والانتحاريين، الذين يتكون نصفهم من النساء وما لا يقل عن ٢٠ في المائة منهم من القصر.

والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد التي يمكن أن تترتب عليها آثار مميتة،" (القرار ١٣٧٣ (٢٠١١)، الفقرة ٤).

وتمثل تلك الصلات تحديا فعليا ومصدرا لقلق السلطات الوطنية في منطقة الساحل، المنطقة محط اهتمامنا اليوم. وعلى الرغم من انخفاض عدد الحالات التي تثبت تلك الوقائع - فقد قمنا بإحصاء القضايا التي عرضت على المحاكم في منطقة الساحل - فإن مجالات التقارب، من فرض مباشر للضرائب على أنشطة الجماعات الإجرامية التي تعمل في الأراضي الخاضعة لسيطرة الجماعات الإرهابية (أي فرض الجماعات الإرهابية ضرائب على أنشطة الجريمة المنظمة في الأراضي التي تسيطر عليها) إلى التورط المباشر للجماعات الإرهابية في أنشطة يمكن تصنيفها بأنشطة جريمة منظمة، تبدو مع ذلك محتملة.

وقد يكون للجماعات الإجرامية المنظمة والجماعات الإرهابية أهدافا مختلفة، بما في ذلك تلك التي تؤثر على البيئة. ومع ذلك، فإن تجميع تقنياتهم أو شبكاتهم الإجرامية قد يفيدهما معا. وتلك هي النقطة الهامة. ففي المجموع بلغت إيرادات الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والتبغ حسبما أوردت التقارير، ما بين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، ٣,٥ بلايين دولار، وفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي ضوء تلك الحقيقة، علينا أن نؤكد هنا أننا لا نعرف النسبة الحقيقية من تلك الأموال التي توجه مباشرة إلى الجماعات الإرهابية.

إن سهولة اختراق حدود المنطقة غير المستقرة أصلا وكبير حجم الاقتصاد غير الرسمي وانخفاض حجم التعامل المصرفي والفساد، كلها عوامل إضافية تسهل - مع تغير المناخ - ترسيخ دروب التهريب عبر منطقة الساحل إلى شمال أفريقيا أو أوروبا، ولا سيما مسار الكوكايين من أمريكا الجنوبية ومسار رانتج القنب من شمال أفريقيا وتهريب المهاجرين إلى

تتمسك قوتها الصارمة، على الرغم من جهود بلدان المنطقة والمجتمع الدولي. وقد كان الهجوم الذي وقع في بامكو في ٧ آذار/مارس - وهو الأول منذ أن جعل الإرهابيون من شمال مالي مخفرا أماميا لهم قبل حوالي ١٥ عاما - تذكرا مؤلما لنا. ورغم الإجراءات التي تتخذها قوات الخوذ الزرق والقوى التي تعمل على صد هذه الجماعات الإرهابية، فإنها لا تزال تستفيد من أرض خصبة في منطقة الساحل.

وبما أن هذا التهديد يتسم بالمرونة والابتكار والقدرة على التكيف، يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تضع، وعلى جناح السرعة، استجابات سلسلة ومرنة لإيجاد حلول فعالة لذلك التهديد، مع الاستفادة الكاملة من آليات التعاون الدولي، مع مراعاة سيادة القانون وحقوق الإنسان. وهذا هو السبب في الأهمية الكبيرة جدا لنظر المجلس وهيئاته الفرعية - المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب؛ واللجنة المكونة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات؛ وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام - في هذه العناصر. وقد أشار الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، كما يفهم من إحاطته الإعلامية، إلى الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول سياسية للمشاكل الراهنة في منطقة الساحل لأن الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة تتسلل بهدوء إلى المناطق الخارجة عن نطاق القانون، الأمر الذي يلحق ضررا بليغا بالجميع.

ومن الضروري، بالنظر إلى الوقائع التي ذكرتها للتو، أن تضع بلدان المنطقة عددا من التدابير المختلفة لمنع الهجمات الإرهابية على أراضيها، أو على الأقل لتقليل آثارها بغية ضمان عدم إزهاق أرواح الأبرياء وعدم إفلات أي عمل

والحالة في ليبيا هي أيضا مصدر قلق للسلم والأمن في منطقة الساحل. وتتابع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب عن كثب تطور التهديد الإرهابي في ذلك البلد، ولا سيما ظهور تنظيم داعش والجماعات التابعة له هناك. وأؤكد، من بين جملة أمور، فتح معسكرات تدريب لتلك الجماعة الإرهابية على الأراضي الليبية، حيث قد يتم تدريب بعض المقاتلين الإرهابيين الأجانب ليعودوا في نهاية المطاف إلى بلدانهم الأصلية للقيام بأعمال إرهابية. ونحتاج كذلك إلى أن نرصد بدقة أساليب التجنيد القوية جدا التي يستخدمها تنظيم داعش مع رعايا بلدان المغرب العربي والساحل وملاذهم الآمن المحتمل في ليبيا. ويسهل اختيار المستهدفين بالتجنيد هنا نظرا لظروف التخلف والافتقار إلى مؤسسات الدولة القوية وتغير المناخ.

ولذا يمكن أن تكون ليبيا، التي يوجد تنظيم داعش في مدينتها الساحلية سرت، بمثابة منبر توسعي طالما أنها، في الوقت الراهن، بؤرة لزراعة استقرار منطقة الساحل، وحتى أوروبا، وستظل مصدرا لانتشار جميع أنواع الأسلحة في المنطقة. وقد تم، في ذلك الصدد، اعتراض العديد من قوافل الأسلحة في شمال النيجر بالقرب من مضيق سلفادور، وهو مفترق طرق تاريخي للتهريب بين ليبيا وشمال النيجر. ويؤكد تقرير الأمم المتحدة بشأن الاتجار بالأسلحة في ليبيا، الذي أجراه فريق من الخبراء، معدل انتشار الأسلحة الليبية المثير للجزع في أكثر من ١٢ بلدا، بما في ذلك مالي. ويبرز التقرير وجود أسلحة صغيرة وأسلحة ثقيلة، بل وكذلك ألغام ونظم دفاع مضادة للطائرات. وبجانب الجماعات الإرهابية، يعزز ذلك التدفق للأسلحة جميع أنواع الجريمة في منطقة الساحل.

وتشكل تلك الجماعات الإرهابية تهديدا معقدا يتغير باستمرار في الشكل والنطاق والأساليب. وتكمن القدرة التشغيلية عبر الوطنية لهذه الجماعات الإرهابية في مرونة تكيفها وابتكارها وسرعتها في إعادة التنظيم مع المحافظة على

القضاة. ومع ذلك، فإن عدد القضايا المرفوعة فيما يتعلق بالإرهاب لا يزال منخفضاً، مما يؤدي إلى انعدام ثقة المواطنين، الذي يفاقم آثار تغير المناخ. وما زال هناك عدد كبير من المشتبه بهم قيد الاحتجاز. فالإفلات من العقاب يتسبب في الإرهاب ويجب إنفاؤه.

ولن أبالغ مهما قلت في التأكيد على الأهمية البالغة للتعاون فيما بين بلدان المنطقة، لكن التعاون الدولي، لا سيما في المسائل الجنائية أمر حاسم، لأن الإرهاب وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بحكم تعريفهما، ظاهرتان إجراميتان عابرتان للحدود الوطنية بلا منازع. كما أنهما تؤثران على الموارد الطبيعية. ولكفالة فعالية التعاون الدولي، يجب تعزيز تبادل المعلومات فيما بين مختلف الدوائر المعنية بمكافحة الإرهاب، ويجب تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة في منطقة الساحل من خلال مجموعة الخمسة عن طريق تجميع الموارد في مجال التحقيقات الجنائية، وتعزيز التعاون بين المدعين العامين وتوعية القضاة بالجوانب المعرضة للخطر من حيث هذا التعاون. وتحقيقاً لتلك الغاية، سأزور كوتونو في الأسبوع القادم للاجتماع مع قادة الهيئات القضائية في المنطقة والمناطق المحيطة بها. وإذ أننا ننشاطر استخدام اللغة الفرنسية، سنجتمع بشأن تلك المسائل، أخذين في الحسبان منطقة الساحل أولاً وقبل كل شيء.

بيد أنه يجب ألا ننسى الدور الرئيسي الذي تؤديه الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب. فقد قامت على نحو دقيق بتعريف الغالبية العظمى من أعمال الإرهاب على الصعيد الدولي، بفضل اتفاقيتنا وبروتوكولاتنا البالغ عددها ١٩ وقرارات مجلس الأمن، لا سيما القراران ١٣٧٣ و ٢١٧٨ (٢٠٠١) (٢٠١٤). ومن الأهمية بمكان أن تقوم الدول بإصلاح تشريعاتها في أقرب وقت ممكن من أجل تجريم تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمشاركة في الأعمال الإرهابية في الخارج، وتعزيز التحقيقات والأدوات القانونية ونظام جمع الأدلة.

إرهابي من العقاب. تلك هي الرسالة التي بعثت بها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب عبر سلسلة من الزيارات المجدولة إلى المنطقة منذ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

ومن الواضح أن منظومة الأمم المتحدة ككل تقوم بتكثيف تعاونها ومساعدتها للتصدي لتغير المناخ ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من أجل تحقيق الفعالية في مكافحة الإرهاب والتزاع المسلح. غير أن تلك الجهود المبذولة لتعزيز التنمية المستدامة، لا يمكن أن تنجح بدون تحسين الأمن في مناطق تكتنفها الصراعات والإرهاب، ومنطقة الساحل هي إحدى هذه المناطق. لذلك بينت الوقائع السابقة. وذلك أيضاً هو السبب في أن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي تجمع بين النهجين الأمني والإنمائي، تبدو لنا أنها تشكل الإطار الذي يجب أن تعالج من خلاله تلك المشاكل، وتحل إذا أمكن.

والنهج المزدوج للأمن والتنمية - لحسن الطالع - تم تناوله على الصعيد الإقليمي بإنشاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ولم تدخر المديرية التنفيذية أي جهد في تعزيز التعاون الإقليمي الضروري في مكافحة الإرهاب، وكانت عازمة على دعم المبادرة التي قررت بموجبه المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أن تعمل معا من أجل مكافحة التصحر، وسوء الحكم، والإرهاب، والجريمة المنظمة. وعلاوة على ذلك، يستعد فريقنا للعمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بغية تفعيل إطار التعاون الأمني الذي أنشأته للتو المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وأعتقد الآن أكثر من أي وقت مضى أن تحسين التنسيق في ذلك المجال يتطلب التصدي للإرهاب على نحو حاسم. ومن المهم أيضاً تسليط الضوء على ما أُحرزَ من تقدم كبير في منطقة الساحل من أجل معالجة المسائل التشريعية والقضائية المتعلقة بالإرهاب، لا سيما إنشاء مراكز متخصصة لتدريب

بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، التي أذكر بأنها تتكون من ٣٨ هيئة من هيئات الأمم المتحدة وهي، بالتالي، كيان هام للتعاون التقني. ويترأسها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية فيلتمان. وبطبيعة الحال، فإننا نعمل معا بشكل وثيق، ويسرني أن أقول ذلك، ومع المكتب الذي يدعم فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وسوف نبغ في أقرب وقت ممكن بتلك الجهود والمهام المشتركة الممكنة إن اعتبر المجلس ولجنة مكافحة الإرهاب ذلك مفيدا.

كما أن المديرية التنفيذية على استعداد، إن كان المجلس يعتبر ذلك ضروريا، لأن تواصل استكشاف الصلات السببية بين تغير المناخ والإرهاب وأن تقوم، تمشيا مع القرار ٢١٢٩ (٢٠١٣)، بدراسة أعمق بمساعدة أكثر من ٣٠ من معاهد البحوث والجامعات الترابط المحتمل بين الإرهاب وتغير المناخ. ويسرني أيضا أن أدرج هذا الموضوع فكجزء من برنامج عملنا.

وأخيرا، أود أن أقتبس ألبير كامو، الذي يبدو أن كلماته في خطاب قبوله لجائزة نوبل في الآداب عام ١٩٥٧ هامة وحيية على نحو خاص في سياق عملنا اليوم:

”لا شك أن كل جيل يعتبر أن قدره هو تغيير العالم. غير أن جيلي يعلم أنه لن يفعل ذلك. ولكن ربما تكون مهمته أكبر من ذلك؛ يجب عليه أن يحول دون انهيار العالم.“

أشكر أعضاء المجلس على انتباههم وعلى ثقتهم اللذين تجسدا في طلبهم بأن أوافيهم بمعلومات عن هذه المسألة اليوم.

الرئيس: أشكر السيد لابورد على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة للسيدة مونيكا باربو.

السيدة باربو (تكلمت بالفرنسية): إنني ممتنة لكم، السفير أبو العطا، رئيس مجلس الأمن، ولنظيركم الإسباني، السفير

وفيما يتعلق بالحوار، فقد تكلمنا عن جوانبه الجنائية، ولكنني أعتقد أن الحوار أمر هام أيضا بالنسبة لدول المنطقة. فالحوار والشراكات بوجه خاص ينبغي تعزيزهما في جميع شرائح المجتمع المدني حتى ستسنى التأكيد بوضوح على وجوب تمييز الإرهاب عن جميع قطاعات المجتمع الأخرى، وتمييز الإرهابيين تمييزا واضحا عن أي شخص آخر. ويجب على زعماء القبائل والزعماء الدينيين القيام بدور هام في ذلك السياق تحديدا.

وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري تعزيز التعاون في المنطقة لتمكين تلك البلدان من الاضطلاع الكامل بمسؤوليتها عن حماية السكان في النزاعات الناشئة. ويتعين عليها معرفة كيفية تسوية النزاعات الناشئة، وتحقيق العدالة، وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية في جميع أنحاء الإقليم، وتشجيع ثقافة السلام والتسامح. وينبغي على وجه الاستعجال وضع استراتيجيات للاتصالات والتوعية من أجل التصدي للخطر القائم في أوساط أشد الفئات فقرا وفي المناطق الريفية. وذلك هو السبيل الوحيد للنجاح في مكافحة أيديولوجية الجماعات الإرهابية وإنهاء أنشطة التجنيد لديها.

وإلى جانب الاستراتيجيات الأمنية، يجب على دول المنطقة أن تضع استراتيجيات للوقاية بمهدف معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب. وينبغي مراعاة تغير المناخ وتدابير التخفيف من آثاره في إطار هذه الاستراتيجيات. ودعم المجتمع الدولي أمر حاسم في هذا الصدد، بما في ذلك البرامج المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكما لاحظ الممثل الخاص ببلاغه، القيادة العالمية.

وأود أن أقول إن المديرية التنفيذية مستعدة لمساعدة المجلس ولجنة مكافحة الإرهاب على توفير المساعدة اللازمة لبلدان منطقة الساحل بمهدف وضع استراتيجية متكاملة لمكافحة الإرهاب. وعلى هذا الأساس المتين، يمكننا العمل مع سائر وكالات الأمم المتحدة، وخصوصا فرقة العمل المعنية

فالأرض ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهوية المجتمع وتاريخه وثقافته، بطبيعة الحال. وتتأثر الجغرافيا السياسية لمنطقة الساحل اليوم بالتوترات بشأن الأراضي ونقص المياه والتي يمكن استغلالها بسهولة في خدمة المصالح السياسية ويمكن أن تخرج بسرعة عن نطاق السيطرة. وجراء الحكم السيئ والفقر وسهولة الوصول إلى الأسلحة النارية، سرعان ما يمكن أن تتحول الحالات إلى العنف، كما هو الحال في دارفور، حيث تشير التقديرات إلى أن نحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص قد لقوا حتفهم منذ عام ٢٠٠٣. ومن الواضح أن هذا يحدث مرة أخرى في المناطق المحيطة بحيرة تشاد والنيجر، حيث تزيد الهجرة من الضغط على مناطق العبور والمقصد. وكما أشرّ من قبل، فإن بحيرة تشاد هي شريان الحياة لما لا يقل عن ٢٥ مليون شخص في ٤ بلدان - نيجيريا والكاميرون وتشاد والنيجر. إن التوترات بشأن الموارد الطبيعية، ولا سيما الوصول إلى الأراضي والمياه، آخذة في الازدياد. فعلى سبيل المثال، تناقصت مياه بحيرة تشاد، التي تمدّ أكثر من ٣٠٠ من الجماعات الإثنية بأسباب العيش، بنسبة ٩٠ في المائة منذ ستينيات القرن الماضي. ولذلك لم يكن من باب المصادفة أن تكون منطقة بحيرة تشاد مهد جماعة بوكو حرام وموطن تنظيم القاعدة في المغرب العربي.

سافرت في نيسان/أبريل إلى مدينتي أغاديز وديركو، وهما مدينتان في شمال النيجر. وكانتا حتى وقت قريب من أماكن الجذب السياحي الرئيسية ومركزين تجاريين. وهما الآن نقطتا العبور الرئيسيتان للمهاجرين اللتان يمرّ من خلالهما ما بين ١٥٠ ٠٠٠ و ٢٠٠ ٠٠٠ شخص كل سنة. وليس هناك من البنى التحتية ما يستحقّ الذكر. إن النقل غير المشروع للمهاجرين والأنشطة المتصلة بالهجرة هي النشاط الاقتصادي الوحيد القابل للاستمرار للمدينتين. ويحكي الأشخاص العائدون من ليبيا قصصاً مروعة عن تجاربهم على طول

أويارثون مارتشيسي، على اتخاذكم المبادرة الهامة بدعوتي للمشاركة في النقاش بشأن منطقة الساحل.

قال المخترع الإسكتلندي المولد، ألكسندر غراهام بيل، إنه فيما يتعلق بمحاولة حل مشكلة صعبة، "فإننا أحياناً نحدق طويلاً في الباب المغلق لدرجة أننا لا نرى الباب المفتوح إلا بعد فوات الأوان". وبالمثل، صحيح أن باب الفرصة المتاحة لاتخاذ إجراء منسق في منطقة الساحل سيُغلق بسرعة على ما يبدو. والتحديات الهائلة والملحة تجعل السيناريوهات الأمنية المقبلة قائمة على ما يبدو. فبازدياد معدلات النمو السكاني السنوي إلى ما يقرب من ٤ في المائة، يتزايد السكان على نحو يفوق قدرة المنطقة على تحمله، مما ستكون له آثار هائلة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار السياسي في المنطقة. فكيف سنوفر ما يكفي من الغذاء والطاقة والماء والدخل والفرص الاقتصادية للسكان المتزايدين بصورة كبيرة؟

فالناتج المحلي الإجمالي للفرد في المنطقة منخفض جداً بالفعل؛ وأكثر من ٤٠ في المائة من السكان يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يومياً. وبالنسبة لأغلبية السكان، فإن الحياة صعبة وستزداد صعوبة. وهذه تربة خصبة للأحلام المحطمة والجريمة والتطرف والتزاعات. ومعظم الناس - حوالي ٨٠ في المائة - يعتمدون حالياً على قاعدة الموارد الطبيعية من أجل البقاء. فهم يعيشون من أرض توفر لهم كل شيء - الغذاء والعمل والدواء. وسيؤدي تغير المناخ إلى تعزيز زيادة التصحر، مما قد تكون له عواقب مدمرة.

ووفقاً لبعض التنبؤات، فإن سوء إدارة الأراضي اليوم اقترانا بتغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى تخفيض الإنتاج الزراعي بنسبة ١٣ في المائة في بوركينافاسو وبنسبة ٥٠ في المائة تقريباً في السودان. وفي منطقة الساحل، ٨٥ في المائة من الأراضي متدهورة بالفعل إلى حد ما. وهذه حلقة مفرغة. فاليوم، حيث تقوم الحاجة لمزيد من الأراضي من الأراضي، ستقل الأراضي، وبالتالي، المياه المتاحة.

غالباً ما تشكل الملاذ الأخير. فهي تعني رحلة طويلة شاقة في ظل ظروف يائسة. وكثير منهم يبقون أو يعودون إلى ديارهم إذا أمكنهم ذلك. وأولئك الذين تجري إعادتهم إلى أوطانهم من شواطئ البحر الأبيض المتوسط سيتعين عليهم مرة أخرى مواجهة تحديات مختلفة - الافتقار إلى شبكات الدعم الاجتماعي والجفاف المستمر والمنافسة للحصول على الموارد بين الرّحل والمقيمين. وهم بحاجة إلى دعم أفضل وأكثر استباقية إذا أردنا تجنب خلق المزيد من عدم الاستقرار.

وينبغي أن تنطوي جميع عوائد السلام الدائم في المنطقة على الاستخدام المستدام للأراضي والمياه. وعندما يتعلّق الأمر بالمعونة، ينبغي إعطاء الأولوية لتطوير العمالة والفرص الاقتصادية المدرة للدخل في المناطق الريفية. إن تنفيذ مبادرات من قبيل مبادرة الجدار الأخضر العظيم ومبادرة بحيرة تشاد آخذ في التوسّع، ولكن ينبغي أن يحدث بسرعة أكبر. وبغية توسيع نطاقها، يجب أن تساعد على جعل الشبان والشابات من منطقة الساحل يعملون مرة أخرى. وينبغي أن نستثمر في فرص العمل اللائقة القائمة على إصلاح الأراضي في جميع القرى والمجتمعات المحلية الواقعة على الخطوط الأمامية للتصحّر. ونقدر أن هناك حاجة إلى ما متوسطه ٥ ٠٠٠ قرية في كل بلد لإطلاق اقتصاد جديد وحلقة مثمرة. وفي منطقة الساحل، يكلف الإنعاش والإدارة المستدامة لهكتار واحد من الأراضي قرابة ٢٥٠ دولاراً ولا يتطلب أي شيء عدا العمل. وهذا يصل إلى أقل من ٣ ٠٠٠ دولار لكل وظيفة سنوياً، بالمقارنة، على سبيل المثال، مع تكلفة إقامة مهاجر في مخيم بإيطاليا وهي حوالي ١٥ ٠٠٠ دولار في السنة.

ولهذا النهج القائم على إدارة الأراضي مزايا عديدة. فذلك مفيد إلى حد كبير للنمو الاقتصادي وإدراج الدخل ويعزز قدرة الصمود للمجتمعات المعرضة للتأثر بتغير المناخ ويحسّن الأمن الغذائي والمائي ويحقق الاستقرار في معظم أنحاء

الطريق. ولكن هناك بدائل قليلة. والسؤال هو كيف يمكننا جميعاً أن نتحمل هذا القدر من من البؤس واليأس الشديدين اللذين يتركزان في مكان واحد؟

إن التصحر وتدهور الأراضي يقوضان حياة الملايين من الناس. وأولئك الذين لا يمكنهم الرحيل يراودهم شعور عميق باليأس. وهذا يهيئ الظروف الدافعة إلى اليأس للسكان الذين يعانون من البطالة والفقر والضعف، بما في ذلك ما يصل إلى ٤١ مليون شاب في منطقة الساحل وحدها. وبصورة أعم، ووفقاً لدراسة أجرتها مؤخراً وزارة الدفاع البريطانية، سيكون ما يقرب من ٦٠ مليون نسمة قد هاجروا إلى شمال أفريقيا وأوروبا بحلول عام ٢٠٣٥ نتيجة للتصحّر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنه وفقاً لإحصاء أجرته المنظمة الدولية للهجرة فإن ١٠٠ في المائة من المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون إلى أوروبا يأتون من مناطق قاحلة. وينبغي أن يجعلنا هذا نسأل أنفسنا بعض الأسئلة. تشير جميع الأدلة إلى أننا في السنوات القليلة الماضية اجتازنا منعطفاً هاماً على درب عدم الاستقرار السياسي والهجرة الاقتصادية والتراعات العرقية.

ولكن بالعودة إلى ألكسندر غراهام بل، هناك أبواب مفتوحة إذا ركزنا على العناصر الأساسية. بالنظر إلى الأهمية الكبرى للزراعة والأراضي المنتجة من أجل توليد فرص العمل والدخل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن جهودنا الرامية إلى تحقيق الاستقرار والسلام يجب أن تُركز بدرجة أكبر على إدارة الأراضي. لا يمكن أن تكون الموارد الطبيعية فكرة لاحقة يتم إلحاقها في اللحظة الأخيرة باستراتيجيتنا الأمنية. نحن نعلم أن المهاجرين الريفيين عادة ما يفضلون أن يعيشوا بالقرب من موطنهم. وقبل أن يصلوا إلى مرحلة ترك بلدانهم، ينتقل أكثر من نصف جميع المهاجرين داخل بلدانهم أو إلى بلدان مجاورة أخرى. فالهجرة إلى قارات أخرى

كنت شابة - وإنني لا أزال شابة طبعاً - كان لدينا عدد من الموارد على شكل أعشاب وأنواع حيوانية ونباتية، وهي قد اختفت الآن إلى الأبد. يزيد تغير المناخ الفقر شدة كل يوم. ويؤثر ذلك تأثيراً مباشراً على الأمن لأن استنفاد الموارد يوجب التزايدات بين المجتمعات المحلية. وأنا أعني ما أقول.

وفيما يتعلق بالتزايدات على الموارد المائية - التي نضبت إلى حد كبير في محيط بحيرة تشاد، كما سبق وذكر مقدمو الإحاطات الإعلامية الآخرون - فإنه يجري الاستيلاء على الأراضي. وينطبق قانون الأقوى على الأراضي الخصبة القليلة المتبقية. ولا يمكن لصغار المزارعين ومربي الماشية الوصول إليها. وقد أصبح الوصول إلى مصادر المياه صعباً للغاية حيث يجب على المرء عبور حقول والقتال من أجل البقاء. وبخصوص التزايدات بين الرعاة الرحل والمزارعين الناجمة عن الوصول إلى الأراضي، فبدلاً من العمل معاً كما كان يفعلون في السابق باستخدام القطعان لتسميد الحقول لزراعتها، فقد تغير كل شيء. ومع التحولات في مواسم الأمطار، أصبحت الحقول ساحة لتزايدات حادة لا على شيء سوى الموارد الأساسية. وكما نعلم جميعاً في منطقة الساحل، فإن ذلك يمثل مشكلة كبيرة بالنسبة لدولنا.

وبخصوص التزايدات المرتبطة بالهجرة - والتي تكلمنا عنها بالفعل - فإن الفقر، الذي يزيد تغير المناخ من حدته، يدفع الرجال والنساء إلى مغادرة المناطق الريفية والاتجاه نحو المدن الكبرى، أحياناً بصورة مؤقتة أو موسمية خلال موسم الجفاف، لإرسال أموال إلى ذويهم في الريف. ونتيجة لذلك، يجد الملايين من النساء والأطفال أنفسهم وحيداً حيث يجب عليهم الكفاح بمفردهم، بحثاً عن الغذاء وسعياً للبقاء. ويغادر آخرون لفترات أطول ويحاولون عبور البحار من أجل الوصول إلى أوروبا. وبالنسبة لهم، فإن الأمر ليس مسألة اختيار. فهم مجبرون على القيام بذلك.

المنطقة. ولسنا ندعي بأنه عصا سحرية، ولكنه حتماً أرخص وأكثر فعالية من الاستثمار في الجدران والحروب والإغاثة. ويمكن أن يبدأ على الأقل بالتخفيف من المظالم السياسية والفقر والتهemis الذي يدفع الشبان الأفارقة المحبطين إلى اتخاذ إجراءات جذرية. وينبغي على أقل تقدير أن يكون جزءاً من جهودنا الرامية إلى منع نشوب التزايدات وتوطيد السلام. وهو باب مفتوح، والأمر متروك لنا للعبور من خلاله.

الرئيس: أشكر السيدة باربو على بيانها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة إبراهيم.

السيدة إبراهيم (تكلمت بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم أمام مجلس الأمن اليوم. إنني أنحدر من جماعة مبورورو، وهم شعب من الرحل وشبه الرحل الذين يعيشون حول بحيرة تشاد، حيث نشأت. لقد أصبح تغير المناخ والتصحر بالنسبة لنا مسألة يومية، تؤثر على الاستقرار وانعدام الأمن في منطقة الساحل، بسبب أثرها الاجتماعي - الاقتصادي وكذلك في مجال البيئة. لتغير المناخ تأثير مباشر على الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها اقتصادات بلداننا، ويشمل ذلك اقتصادنا. وكما نعلم، فإن أكثر من ٧٠ في المائة من سكان منطقة الساحل ريفيون يعتمدون اعتماداً مباشراً لكسب عيشهم على الزراعة والرعي اللذين يشغلان مساحات كبيرة من الأراضي ويمدّان ملايين الناس بأسباب العيش. ورغم أن العديد من الناس في المناطق الريفية يتركونها ليعيشوا في المدن، إلا أن السكان الريفيين يتزايدون. وفي تشاد، التي أنتمي إليها، تشكل الزراعة أكثر من ٥٠ في المائة من ثروة البلد.

وآثار تغير المناخ على الزراعة عديدة. إن للكوارث الطبيعية، ولا سيما الجفاف ونقص المياه، أثراً كارثياً على الموارد الزراعية. وقد باتت تربتنا فقيرة، ويرجع ذلك جزئياً إلى تتابع فترات الجفاف والفيضانات متتابعاً سريعاً، مما يؤدي إلى تآكل التربة وتدميرها وفقدان التنوع البيولوجي. وعندما

دون تعليم أو مستقبل، فإن مصيرهم هو اتباع السبل التي مُهدت لهم بسوء نية. ويجب أن نتجنب ذلك وأن نقدم التدابير والحلول اللازمة لأولئك الأشخاص. وبأبسط العبارات، فإن السؤال ليس بشأن كيفية القضاء على الفقر فحسب، بل أيضا بشأن كيفية توفير حياة أفضل لهم. فهم جميعا يريدون أن يكونوا مزارعين أو رعاة وأن يواصلوا حياتهم، ولكن هذا أمر ليس باليسير.

ويجب على المجتمع الدولي اليوم أن يجد حلولاً لهذه الأزمات، لأن ذلك يشكل الوسيلة الوحيدة لتوفير مستقبل وأمل للمجتمعات الريفية. وفي مجتمعي، فإن الناس لا يرغبون في الهجرة أو تغيير طريقة حياتهم، ولكن بيئتهم تتغير رغما عنهم وليس لديهم أي سيطرة عليها. ولذلك، يجب علينا تعزيز الإجراءات بما يتيح لهم الحفاظ على أسلوب حياتهم وثقافتهم عن طريق دعم الرعي والزراعة الأسرية. ونرحب بالمشاريع الكبرى في المناطق الحضرية، ولكن الأفضل منها المشاريع الصغيرة التي تهدف إلى تمكين المجتمعات المحلية الصغيرة من البقاء حيث هي. كما يمكننا أن نمنع الشباب من الخضوع لضغوط الجماعات الإرهابية أو الرحيل عن أراضيهم من خلال توفير آفاق للمستقبل لهم في مجتمعاتهم المحلية.

الرئيس: أشكر السيدة إبراهيم على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أعرب عن عميق امتناني لكم، سيدي، ولزميلي من إسبانيا ولوفديكم على أخذ زمام المبادرة بتنظيم هذه الجلسة الهامة جداً. ويأتي تبادل الآراء بيننا اليوم بشأن موضوع السلام والأمن في أفريقيا والتحديات في منطقة الساحل متماشياً مع الإحاطة الإعلامية التي قدمتها لنا إدارة الشؤون السياسية في ٢٢ آذار/مارس.

وفيما يتعلق بالتراعات المرتبطة بالتطرف - كما سمعنا من المدير التنفيذي للجنة مكافحة الإرهاب - فإننا في حوض بحيرة تشاد، التي طالما عاشت تحت تهديد جماعة بوكو حرام، نعرف كيف تجري الأمور. فالرجال ليس لديهم خيار، على الرغم من وجود جنود يخوضون معارك ضد أعضاء تلك الجماعة. بيد أننا نشهد تزايد أعدادهم يومياً، إلى جانب تجنيد الشباب. ولكننا نتساءل عن أسباب سهولة تجنيدهم بينما يُقتلون يومياً. إنهم يقدمون مبالغ مالية - ٥٠٠ دولار، على سبيل المثال - وهو مبلغ لم يره المجند المحتمل على مدار عام بأكمله. ويحصل المجند على ٥٠٠ دولار مقابل الانضمام، ويصبح من السهل جداً بالنسبة له أن يحسم أمره حيث أن كرامة الرجل في أفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل، تحددها قدرته على إعالة أسرته. فإن لم يكن قادراً على توفير الاحتياجات الأساسية لأسرته، فإنه يبيع كرامته لمن يدفع أعلى ثمن، في حين أنه يجب عليه أن يتحمل هذه المسؤولية. وهو على استعداد للقيام بأي شيء وكل شيء. وليس لديه خيار سوى الانضمام للجماعة. ونحن جميعنا على دراية بتلك التهديدات، ويجب على مجلس الأمن أن يقوم بدور هام في التصدي لها. ونحن على علم بالفعل بالدور الذي يؤديه في التخفيف من حدة التراعات القائمة، ولكن منع نشوب تلك التراعات الحادة أمر هام وعاجل للغاية.

كما نعلم جيداً أن ثمة أدواراً رئيسية لتغير المناخ والتصححر في منطقة الساحل حالياً. وفي الواقع، يجب علينا التعجيل بتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. بيد أنه يمثل هيئة محددة يتعين عليها القيام بذلك. ونعلم أيضاً أن السكان الريفيين يزدادون ضعفاً وأنه يتعين عليهم التكيف. ولذلك، فإنهم بحاجة إلى حلول عاجلة قدر الإمكان، ويجب ألا يعتمدوا على اتفاقات سيستغرق تنفيذها سنوات، لأنها مسألة بقاء بالنسبة لهؤلاء السكان.

وكما نعلم جيداً، فإن النساء تقف في طليعة المتضررين من جميع تلك العواقب. وفيما يتعلق بالأطفال الذين يكبرون

والاتجار غير المشروع بجميع أشكاله، من شأنها أن تقوض الأمن والاستقرار في المنطقة بصورة جوهرية. وبالتالي، فإن طبيعة هذا الارتباط تتطلب اتباع نهج شامل يأخذ بعين الاعتبار الجوانب السياسية والأمنية والإيديولوجية والإنسانية لهذه المعركة. وبعبارة أخرى، لا يمكننا أن نكسب هذه المعركة إلا من خلال اتباع نهج أقاليمي متعدد القطاعات ومتعدد الأبعاد يشمل غرب أفريقيا، ومنطقة الساحل، ووسط أفريقيا، ومنطقة الساحل والصحراء برمتها، ويتناول الأبعاد الثلاثة وهي الوقاية والقمع والحماية. وفي هذه المعركة، فإن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي يقوم بأعماله الآن، مطالب بالاضطلاع بدوره بشكل كامل. ونحن نسمعنا للتو من رئيسه، الممثل الخاص للأمين العام بن شيباس. ونرى أيضا أن من الأهمية بمكان كفالة تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لا سيما من خلال منظومة السلم والأمن الأفريقية.

ومن المهم أيضا الإسراع بتفعيل فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات لمحاربة جماعة بوكو حرام. ومما لا شك فيه أن هذه الجماعة تمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه السلام والأمن في المنطقة، حيث تعمل بقسوة فظيعة. وللحد من التهديد الإرهابي، عقدت الدورة الثانية لمؤتمر القمة المعني بالأمن الإقليمي بأبوجا في ١٤ أيار/مايو، بهدف تقييم الاستراتيجيات والإجراءات التي تتخذها دول المنطقة وشركاؤها من أجل مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. ومجمل القول أننا سعيينا إلى تحديد خطة عمل للقضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب من خلال التركيز على الاستثمارات من أجل تحقيق التنمية في المناطق المتضررة وتلبية الاحتياجات الاجتماعية لأشد الفئات ضعفا، ولا سيما الشباب، بل النساء أيضا، كما ذكرت السيدة إبراهيم، من خلال التوظيف والتدريب والتعليم.

وعندما تكلم الرئيس ماكي سال، رئيس السنغال، في ذلك المؤتمر في أبوجا، قال ”إن جهود مكافحة الإرهاب قد

إن منطقة الساحل تتلخص فيها الآثار السلبية التراكمية للعديد من الآفات، كما يتضح من المنظورات المتنوعة لمقدمي الإحاطات الإعلامية الذين استمعنا إليهم للتو، والذين أود أن أشكرهم شكرا جزيلا باسم الوفد السنغالي على إلقاء ضوء ساطع على مناقشتنا. ويمكن لمنطقة الساحل، بل ينبغي لها، أن تكون نموذجا للتجريب والتنفيذ المتكامل للتوصيات الرئيسية الصادرة عن العمليات العالمية التي نفذها المجتمع الدولي في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦: إطار سيندائي للحد من أخطار الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ - الذي سبقت الإشارة إليه - ومؤتمر القمة العالمية للعمل الإنساني الذي عقد للتو في اسطنبول، والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، أو المؤئل الثالث، والذي سيعقد في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر.

في السنوات الأخيرة، استمرت أنواع وأعداد الأنشطة الإحرامية المرتكبة في منطقة الساحل في الزيادة مع التغير المعتاد في المواقع والغايات، مما يدل مرة أخرى على مستوى مرونة الجماعات الإرهابية العاملة في المنطقة وقدرتها على التكيف، بما فيها جماعة بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وجماعة أنصار الدين، هذا إلى جانب جماعات أخرى. والعواقب الإنسانية لتلك الهجمات الإرهابية مأساوية، بما في ذلك ما يقرب من ٢,٨ مليون مشرد و ٢٠ مليون متضرر، و ٤,٥ مليون شخص، من بينهم أطفال، يعانون من انعدام الأمن الغذائي أو من انعدام الأمن بصفة عامة.

وكما بين السيد لابورد بوضوح، فمن المؤكد أن هناك صلة لا تنفصم بين ولايات الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية

تذهب أدراج الرياح إذا لم يتم قطع مصادر تمويل هذه الآفة“. ودعا إلى التركيز على التعليم والتدريب والعمالة، فضلا عن إيجاد أنشطة مدرة للدخل بغية دحر الجهل وتزويد الشباب بأسباب الأمل ووسائله. وأضاف الرئيس ماكي سال:

”إن الإرهاب يجد في الجهل والفقر والاستبعاد الاجتماعي التربة الخصبة لازدهاره، من خلال تلقين البعض واستغلال البعض الآخر“.

وخلص إلى أنه خلافا لذلك، فإننا ببساطة نقوم بمعالجة الأعراض وليس العلة.

والتحديات التي تواجه السلام والأمن في منطقة الساحل متعددة، ولكنها ليست مجهولة؛ وقد حددتها العديد من الدراسات. وبوصف السنغال إحدى بلدان المنطقة، فإنها بالطبع تواجه هذه التحديات والقيود، وأود أن أذكر بعضها. بالإضافة إلى التهديدات العديدة التي ذكرتها من قبل، أود أن أشير إلى ظواهر مثل تغير المناخ، ونتائجه الطبيعية الجفاف، التصحر وتدهور التربة وتلح التربة، وبالطبع، تزايد مشاكل الحفاظ على الموارد المائية وندرتها. إن هذه العوامل المتنوعة تعيق تنمية المجتمعات وتحقيق رفاهها بشكل خطير، مما يجعلها عرضة لمختلف المحتالين الذين يستغلون بؤسها لتحقيق أهدافهم الدنيئة.

ويمكننا أيضا أن نضيف لتلك العناصر مسألة الحصول على الممتلكات والمشاكل المتفشية، مثل الجراد والطيور الآكلة للحبوب، وكلها تؤثر تأثيرا سلبيا على المحاصيل والأمن الغذائي وعلى الدخل المتواضع أصلا. وليس أمام اليائسين من الشباب في هذه المناطق، العالقين في براثن الفقر المستمر، من بديل سوى تغيير أسلوب حياتهم، وتوليد ظاهرة الهجرة من الريف التي تزيد من الضغط على المدن التي تواجه الفقر والاكنتاظ.

وبالنسبة لآخرين، ثمة مغامرات أكثر خطورة تتعلق بالهجرة السرية صوب إلدورادو التي لا وجود لها. وكثيرا

وعلى صعيد مختلف قليلا، فإن الصراعات والتوترات تحير عائلات بأكملها على مغادرة منازلهم للاحتشاد في مخيمات اللاجئين أو مخيمات المشردين داخليا. إن التحديات التي تواجه السلام والأمن في منطقة الساحل عديدة، ولكننا نملك جزءا كبيرا من الحل، ولا سيما من خلال استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي تتضمن الحلول للمشاكل المحددة بوضوح ولا تزال تواجهها المنطقة. فعلى سبيل المثال، أود أن أشير إلى تشجيع البرامج الرامية إلى التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معها، والتركيز على بناء القدرة على التكيف في الأجل الطويل في المنطقة.

وقد ذكر معهد بلانك للأرصاء الجوية، وهو منظمة بحوث الألمانية، أنه بحلول عام ٢٠٥٠، وبالوتيرة الحالية لتغير المناخ، وما لم يتم القيام بشيء، ستصبح كل المنطقة الشمالية من القارة الأفريقية غير صالحة لسكن البشر. ويمكننا جميعا أن نتصور كل العواقب، إذا ما حدث ذلك، على كل من الشمال والجنوب الأفريقي. ويتوقع معهد البحوث الألماني ماكس بلانك أنه إذا لم نفعل شيئا، وبالوتيرة الحالية لتغير المناخ، فإن كامل الجزء الشمالي من القارة الأفريقية سيكون غير صالح لسكن البشر بحلول عام ٢٠٥٠. ويمكننا جميعا أن نتصور العواقب العديدة في شمال أفريقيا وجنوبها.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):
في البداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الأربعة على بيانهم اليوم، التي أعتقد أنها توفر رؤية واضحة للغاية بشأن درجة التعقيد من منطقة الساحل. وأود أيضا أن أشكر المتكلمين الذين سيتبعون أعضاء المجلس.

واقترحنا عقد هذه الجلسة، آخيزين ثلاثة أهداف في الاعتبار: أولاً، ضمان عدم بقاء الالتزامات التي تعهد بها المجلس حبرا على ورق؛ ثانياً، توفير المعلومات اللازمة حتى يتسنى للمجلس أن يؤدي مهمته الوقائية بكفاءة؛ وثالثاً، معالجة الأزمة في منطقة الساحل من منظور شامل، كما أشار إلى ذلك بشكل جيد سفير السنغال. وأود أن أشير بإيجاز إلى كل هدف من تلك الأهداف.

فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات التي تعهد المجلس بها، تجدر الإشارة إلى أن جلسة مجلس الأمن هذه هي استمرار للمسار الذي سارت عليه المملكة المتحدة بالفعل منذ عقد من الزمن، وتلك فترة طويلة للغاية، كما أنها تفي بالالتزامات الواردة في البيان الرئاسي S/PRST/2011/15 لعام ٢٠١١، في إطار مبادرة ألمانيا. وأعاد البيان الرئاسي S/PRST/2015/24 التأكيد في الآونة الأخيرة، خلال عام ٢٠١٥، على التزام المجلس بمعالجة التحديات الأمنية في منطقة الساحل، التي ترتبط في جوهرها بالآثار الضارة لتغير المناخ في المنطقة. إن تلك الالتزامات، التي اتفقنا عليها في هذه القاعة بالذات، لا يمكن أن تظل ببساطة مجرد إعلان نوايا.

وفيما يتعلق بالمهام الوقائية للمجلس، فإن القصد هو تزويد مجلس الأمن بمعلومات ذات صلة، لكي تتوفر له نظرة عامة على الحالة تمكنه من التشخيص الدقيق لها، والتوصل إلى حلول لها تتسم بقدر أكبر من الفعالية. وبعبارة أخرى، تكمن الفكرة في الاستعداد بشكل أفضل للاضطلاع بدور الوقاية. وبالتالي، أظهرت لنا العروض التي قدمها عدد متنوع من المتكلمين اليوم، الذين أود أن أشكرهم مرة أخرى على إحاطاتهم الإعلامية الرائعة، الترابط بين تفاقم التصحر، باعتباره أقصى مظاهر آثار تغير المناخ في هذه المنطقة، والأمن في منطقة الساحل.

وأخيراً، نريد ضمان اعتماد نهج متكامل ومنسق، دعونا إلى اتباعه على الدوام، من أجل التصدي لأزمة معقدة، كأزمة

وفي مناسبات عديدة تم تحديد منطقة الساحل، والعبارة مألوفاً جداً بالنسبة لنا في نيويورك، بوصفها نقطة الصفر للاحتراز العالمي. في السنوات الأخيرة، وبدلاً من تحسين الوضع، ظلت المنطقة تواجه زيادة مطردة في درجات الحرارة واستمرار حالات الجفاف وغيرها من الظواهر المناخية الشديدة القسوة، مثل الأمطار الغزيرة. وفي كل شهر، تعلن الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء التابعة للولايات المتحدة أن درجة حرارة الأرض حققت رقماً قياسياً تاريخياً جديداً - وهو رقم يبدو دائماً أنه يتجاوز الأرقام في الأشهر السابقة. إن التوقعات الحالية لمنطقة الساحل تبعث على القلق حقاً. وفي الوقت نفسه، وفي كل عام، آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية يتم فقدانها، وعدد السكان المتزايد باستمرار يصبح لديه أراض أقل لزراعتها. وستؤدي هذه الصيغة بوضوح إلى زعزعة الاستقرار. ولزعزعة الاستقرار هذه عدد من الأسباب الجذرية تتراوح بين الفقر المدقع إلى هشاشة البنية الأساسية الحكومية، بما في ذلك التطرف المصحوب بالعنف وانتشار الاتجار غير المشروع والجماعات الإرهابية.

وقد تم وصف الحياة اليومية للأشخاص الذين يسكنون في منطقة الساحل بوضوح من قبل سيدة شابة - وما زالت شابة - السيدة هندو أومارو إبراهيم. ونحن نعلم أن الحل النهائي للتحدي الذي يشكله تغير المناخ ليس في أيدي مجلس الأمن، ولا نحن ندعي ذلك. ومع ذلك، لا يمكن استخدام ذلك كذريعة للمجلس من أجل أن يتجاهل تلك الحقيقة عند النهوض بمسؤوليته الرئيسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين. إن تغير المناخ يغير بالفعل قواعد اللعبة، وتجاهل هذه الحقيقة سيؤدي بنا إلى الفشل. وهذا هو بالضبط الهدف من هذه الجلسة، التي أقدره بصورة متزايدة. وقد قمنا بهذه المبادرة بالاشتراك مع الرئاسة المصرية، التي نعرب لها عن امتناننا الكامل لدعمها، وللوصول بهذه المسألة إلى بر الأمان.

اليوم. وشهدنا مؤخرا كيف تقيم تلك البلدان سلسلة كاملة من أسس التعاون بين الدول، التي تحاول إقامة صلة، نراها قائمة بوضوح شديد بين الأمن والتنمية.

وأخيرا، كما اقترح براءة صديقي، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والأمين العام المساعد، السيد جون بول لابورد، فإننا نعتقد بأنها فكرة جيدة للغاية من جانب المديرية تحليل آثار تغير المناخ، والنظر في ما إذا كانت الآثار الناجمة عن تغير المناخ تؤدي أولا إلى هشاشة أشخاص بعينهم، وجعلهم أكثر ضعفا أمام التطرف المصاحب بالعنف، وتجنيد الإرهابيين. إن السيد لابورد يحظى بدعمنا الكامل في هذه المهمة.

وحقيقة عقدنا هذه الجلسة اليوم، حيث يجري النظر في التحديات، بما فيها تغير المناخ، التي تواجه منطقة مدرجة في جدول أعمال المجلس من زاوية نهج متكامل، تشكل في حد ذاتها خطوة كبيرة إلى الأمام، ولكن يجب علينا أن نواصل العمل على هذا المنوال، لأن تغير المناخ يشكل جزءا من جهودنا الحالية، ومما لا شك فيه أنه سيؤثر على مستقبلنا.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين شكركم سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم، وتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم.

لقد ظلت الحالة الراهنة في منطقة الساحل مستقرة بصفة عامة، ولكن انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة الخطيرة العابرة للحدود، جعلتا الحالة الأمنية هشة. كما تواجه المنطقة تحديات متعددة، بما في ذلك التفاوت في مستويات التنمية. وينبغي للمجتمع الدولي زيادة إسهاماته، واتباع نهج تكاملي من أجل التصدي لتلك التحديات.

أولا، يجب أن يعزز بنشاط تسوية القضايا الإقليمية الساخنة. ويشكل تخفيف التوتر الذي يشوب بعض القضايا

منطقة الساحل. وتواجه المنطقة ثلاثة تهديدات كبرى: الحالة الأمنية في ليبيا؛ وانعدام الأمن في مالي، حيث تسير عملية السلام ببطء شديد؛ والأعمال الإرهابية التي تقوم بها جماعة بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا، وفي حوض بحيرة تشاد. وأدركت عدد من العوامل تلك الأزمات، ولكن لا يوجد عامل واحد يؤدي بمفرده إلى تحقيق مستقبل من العنف وعدم الاستقرار في المنطقة. إن حصيلة مجموعة من الظروف، هي التي تحرف منطقة الساحل عن مسار السلام والاستقرار والنمو. ولذلك، أود تقديم ثلاثة مقترحات للعمل.

أولا، ينبغي لمجلس الأمن مواصلة تلقي المعلومات والوفاء بالالتزامات التي تعهد بها في عام ٢٠١١، المتعلقة بتحليل مختلف العوامل، التي تؤثر، على غرار تغير المناخ، على السلم والأمن في المناطق الهشة. وسيعزز التوفر على المعلومات المناسبة بشأن الكيفية التي تشكل من خلالها تلك المسائل تحديا لاستقرار منطقة الساحل، المهام الوقائية التي يضطلع بها المجلس. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بالعديد من المناقشات التي أجريتها بشأن المهام الوقائية للمجلس. ولذلك، سوف يصبح تغير المناخ عامل إنذار مبكر، من أجل التمكن من اتخاذ إجراءات عندما يأتي وقت استباق التوترات. ويمكن استباق الأزمات الإنسانية الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي، وانعدام الأمن المائي، والتشريد الجماعي للسكان، وتدفقات الهجرة غير الخاضعة للمراقبة، ويمكننا تنفيذ تدابير مناسبة. وقدمت لنا الأمانة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، السيدة مونيكا باربو، إحاطة إعلامية متميزة في هذا الشأن.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يولي استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، الاهتمام الواجب للمسائل التي أثّرت اليوم، ولا سيما دور تغير المناخ في زعزعة استقرار المنطقة. وللقيام بذلك بشكل منظم، من الضروري الإصغاء وتلبية احتياجات بلدان منطقة الساحل التي يحضر ممثلوها معنا

رابعا، ينبغي لنا تعزيز التأزر في التصدي للمساائل التي تواجه منطقة الساحل. وتدرك المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الأوضاع السائدة في بلدان المنطقة، وتتمتع بميزة فريدة في الجهود المبذولة للتصدي لهذه المشاكل. وينبغي للأمم المتحدة تعزيز التنسيق مع تلك المنظمات، وإدماج الاستراتيجيات الوطنية، والاستراتيجيات الإقليمية، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، من أجل تنسيق الموارد وإحداث التأزر فيما يخص التنسيق مع الهيئات المختصة في منطقة غرب أفريقيا. وينبغي للأمم المتحدة الإصغاء إلى آراء الدول الإقليمية، وكفالة ترشيد استخدام الموارد، حتى تتمكن المنظمة من الاستجابة بصورة أكثر فعالية للتحديات.

إن الصين وأفريقيا تنتميان إلى جماعة ذات مصير ومصالح مشتركة. لقد ظل تعزيز الوحدة والتعاون مع البلدان الأفريقية يشكل ركيزة هامة في سياستنا الخارجية. وفي أيلول/سبتمبر من العام الماضي، عقد منتدى التعاون الصيني الأفريقي، مؤتمر قمة في جوهانسبرغ، وقرر الارتقاء بعلاقته، لتصبح علاقة شراكة تعاون استراتيجي.

ونحن مستعدون للعمل مع البلدان الأفريقية لتنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ واتخاذ إجراءات عملية لفائدة البلدان الأفريقية، بما في ذلك بلدان الساحل، بغية تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في القارة الأفريقية وتنميتها.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية. ونحن ممتنون بشكل خاص للرئاسة المصرية وإسبانيا على عقد جلسة بشأن الأخطار التي تتهدد منطقة الساحل جراء تغير المناخ والإرهاب. ويساورنا قلق حقيقي، شأننا في ذلك شأن هذين الوفدين وغيرهما في القاعة، إزاء الأثر السلبي المحتمل لتغير المناخ على سلام وأمن منطقة هي أصلا هشة للغاية. ولنضف

الساخنة في الإقليم، وتحقيق السلام والمصالحة الوطنية أساسا لإحلال السلام والاستقرار في منطقة الساحل. وينبغي للمجتمع الدولي، على أساس احترام سيادة البلد المعني، دعم الأطراف المالية في التنفيذ الشامل لاتفاق السلام والمصالحة بغية تحسين الحالة الأمنية، وتوطيد المصالحة الوطنية، وتعزيز عملية السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي الاهتمام لآثار المشاكل الخارجية، مثل الأزمة الليبية في منطقة الساحل، ورفض الأثر السلبي لهذه العوامل.

ثانيا، ينبغي لنا تعزيز التعاون في مجال التصدي للإرهاب بشكل شامل في المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما للأضرار الناجمة عن الأنشطة الإرهابية وأثرها على الاستقرار والأمن في المنطقة، وزيادة الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب فيها. وينبغي دعم دول المنطقة في مسعاها الرامي لمكافحة الإرهاب بصورة شاملة مع التركيز على تعزيز بناء القدرات في المجال الأمني، المقترنة باحتياجاتها في مجال مكافحة الإرهاب. ويتعين على هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، زيادة تنسيقها، وتوفير التدريب والمساعدة التقنية المستهدفة على نحو شامل، بغية زيادة قدرة بلدان المنطقة على مكافحة الإرهاب والقضاء على التهديدات الإرهابية.

ثالثا، ينبغي أن تركز على مشكلة التخلف في المنطقة. وينبغي لبلدان المنطقة اغتنام الفرصة التي تتيحها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) من أجل وضع استراتيجيات إنمائية تناسب ظروفها الخاصة بها. ويتعين على المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية زيادة المساعدات الإنمائية لمساعدة بلدان المنطقة على تعزيز قدراتها في مجال التنمية. وينبغي لمنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة الاستفادة التامة من مزاياها، والقيام بدراسة متعمقة للاحتياجات الإنمائية لبلدان المنطقة. وينبغي أن تشجع المجتمع الدولي على تقديم مساعدات محددة الأهداف، وتساعد على تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة.

الطويل. وستزدهر الدعوة إلى التطرف في ظل هذه الظروف. ولهذا السبب، يستلزم الأمر أن تكون هناك استجابة شاملة ومنسقة من جانب المجتمع الدولي، تركز على العوامل الطويلة الأجل. ونرحب باعتراف مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصريح، في آذار/مارس، بالصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن. واعترف المجلس كذلك، كما قالت إسبانيا بالفعل، بتلك الصلة ويجب أن يواصل التركيز عليها كجزء أساسي من دوره في منع نشوب النزاعات.

وللأمم المتحدة دور بالغ الأهمية تضطلع به في دعم بلدان المنطقة في مواجهة هذه التحديات. وقد وضعت الأمم المتحدة، بناء على طلب المجلس، استراتيجية متكاملة لمنطقة الساحل، تتمحور حول بناء القدرة على الصمود في مواجهة تهديدات من قبيل تغير المناخ والإرهاب. كما أن لديها الآن هيكلًا أكثر فعالية لتنفيذ تلك الاستراتيجية، بعد إدماج مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل.

وستضطلع المملكة المتحدة بدورها. ففي هذا العام، سنقدم ٢٦ مليون دولار إلى منطقة الساحل لبناء قدرتها على مجابهة الأحوال المناخية الشديدة. وسيرتفع هذا الرقم بحلول عام ٢٠١٧ إلى ٧٩ مليون دولار. وتؤدي مشاريعنا إلى إقامة تحالفات جديدة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة ووسائل الإعلام والجامعات ومكاتب الأرصاد الجوية من أجل بناء قدرة المجتمعات على الصمود وتعزيز التخطيط الوطني والدولي. والمملكة المتحدة بصدد توفير ٩ ملايين دولار كذلك في هذا العام لمنطقة الساحل لتمويل برنامج للحماية الاجتماعية. ويهدف هذا البرنامج إلى بناء نظم اجتماعية أقوى تكون قادرة على الاستجابة للصدمات والضغط، بما في ذلك تغير المناخ. وسنكون قد قدمنا مبلغ ٧٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠١٨ من خلال هذا البرنامج.

تغير المناخ إلى تزايد التهديد الذي يشكله الإرهاب لنرى حجم التحديات التي تواجه هذه البلدان.

إن منطقة الساحل هي إحدى أكثر مناطق العالم ضعفا إزاء تغير المناخ. ويتوقع العلماء أن يقل محصول غلتي الدخن والذرة الرفيعة بمقدار الربع بحلول عام ٢٠١٨ وبنسبة ٨٠ في المائة في بوركينا فاسو والنيجر، مع ارتفاع معدلات درجات الحرارة بنسبة ٢ في المائة. وقد يقل محصول غلتي الذرة الصفراء والأرز كذلك. ولا يتعلق الأمر بالإنتاجية، إنما يتعلق بالحيلولة دون وقوع الأطفال فريسة للجوع ومنع انزلاق الشعوب إلى الفقر المدقع مجددا. وفي ظل معاناة واحد من بين كل تسعة أشخاص بالفعل من الجوع في جميع أنحاء العالم، لا يسعنا أن ندع العدد يرتفع إلى شخصين من كل تسعة أشخاص. وللأسف، فإن ذلك الخطر في طريقه إلى أن يصبح واقعا ملموسا، كما بين مقدمو الإحاطات الإعلامية بوضوح شديد. فقد ارتفعت درجات الحرارة في منطقة الساحل بالفعل، منذ مطلع القرن الماضي، بمقدار ١,٣ درجة مئوية وانخفض معدل سقوط الأمطار بالفعل بنسبة تصل إلى ٣٠ في المائة. وأدى هذا إلى التصحر وانخفاض المواد العضوية الموجودة في التربة. وتواصل الآثار المترتبة على أنماط الطقس المتطرفة، مثل النينيو، اختبار قدرة البلدان في منطقة الساحل على الصمود.

وكما بينت لنا السيدة هندو أومارو إبراهيم للتو، فمن دون الحصول على سبل العيش المنتجة والمتنوعة، والأهم من ذلك، سبل العيش التي تتكيف مع تغير المناخ، سيزداد حرمان الشباب في منطقة الساحل وأولئك الذين ينتمون إليها وسيزداد جوعهم. وسيزدادون فقرا وسيصبحون أقل منعة أمام الخطاب المتطرف.

إن النيجر تسجل ثاني أعلى معدل نمو سكاني في أفريقيا وتحتل أسفل قائمة دليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية. وسيزداد التنافس على الموارد الشحيحة وفرص العمل، وستتفاقم التوترات بين الرعاة والمزارعين على المدى

خلال الآليات المناسبة، مثل التعاون والمساعدة الإنمائية الرسمية، والوصول إلى الموارد ونقل التكنولوجيا من أجل التكيف مع تغير المناخ. ولكن، ينبغي ألا يتخذ نهجا أمنيا، وإنما نهج يعالج الأسباب الكامنة، مع إدراك أن تغير المناخ يمكن أن يشكل تحديا إضافيا لاستقرار المجتمعات والأمن الدولي. ولا توجد إجابة سهلة. ولذلك، يجب أن نواصل جهودنا في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس وإطار سِندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، ضمن أمور أخرى، وأن نفي بالالتزامات المتعهد بها.

واتباع نهج منعزل يفترض سببا واحدا محتملا للتراخ يرتبط بعوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية قد يوفر لنا رؤية أو فهما جزئيين أو حتى مشوهين للديناميات التي ربما تقود مجتمعا ما إلى الدخول في نزاع. والتعاون الكافي والمرن بين مختلف الهيئات، بموجب الشروط المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وبرامج المنظمة والهيئات المتخصصة أمر ضروري لمعالجة العوامل التي قد تؤثر على الأمن، بما في ذلك العواقب الشديدة لتغير المناخ. وهذا لا يعني ضرورة إدراج موضوع تغير المناخ على جدول أعمال مجلس الأمن. فلا نعتقد أن ذلك سيكون مناسباً.

وعلى أي حال، ينبغي ألا نقلل من الأهمية التي توليها الأمم المتحدة للمساعدة في منع نشوب النزاعات في المناطق الأكثر عرضة للخطر من خلال أنشطتها لبناء السلام والمشاريع والبرامج التي تنفذها مختلف وكالات الأمم المتحدة التي تهدف إلى هئية بيئة أكثر ملائمة للتنمية البشرية.

وتدرك أوروغواي أن الحالة الأمنية في منطقة الساحل تستحق اهتماما خاصا من المجلس، لا سيما بالنظر إلى الأنشطة الإرهابية الجارية هناك، فضلا عن القدر الكبير من الاتجار بالمخدرات والأسلحة في تلك المنطقة الشاسعة، حيث يقع العديد من الأماكن خارج نطاق السيطرة الفعلية للدولة. وتتزايد الأنشطة الإرهابية والإجرامية والمتطرفة في شمال مالي

وندرك جميعنا التهديد الكبير الذي يشكله الإرهاب والجريمة المنظمة لمنطقة الساحل. ويمكننا - من خلال التصدي للإرهاب وانعدام الأمن على نحو شامل ومعالجة الأسباب الجذرية بما فيها آثار تغير المناخ - أن نساعد من يجدون أنفسهم منجذبين إلى الجماعات المتطرفة. وتؤيد المملكة المتحدة استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ونندعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها الاتحاد الأوروبي، في سبيل تحقيق هذه الغاية. بيد أن هناك أيضا حاجة إلى العمل الجماعي والمنسق من جانب بلدان المنطقة لمكافحة الإرهاب. وجهود المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل - بوركينافاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر - لزيادة تعاونها ومعالجة انعدام الأمن خطوة طيبة جدا إلى الأمام. ولا يمكننا التغلب على هذه التحديات وضمان مستقبل أكثر إشراقا لشعوب منطقة الساحل إلا بالملكية الإقليمية والمشاركة السياسية إلى جانب الدعم الدولي.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بشكر وفدي مصر وإسبانيا على عقد هذه الجلسة. كما أعرب عن امتناني على التوزيع الحسن التوقيت للمذكرة المفاهيمية بشأن الآثار المزعزعة للاستقرار التي يمكن أن يخلقها تغير المناخ عندما تزيد من تفاقم الأسباب التقليدية للنزاع في منطقة الساحل. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للسيد محمد بن شمس والسيدة مونيكا باربو والسيد جان - بول لابورد والسيدة هندو أومارو إبراهيم والسيد بيير بويويا والسيد أنجيل لوسادا على إحاطاتهم الإعلامية.

إن أوروغواي مقتنعة، بعد دراسة المذكرة المفاهيمية المذكورة أعلاه، بأنه ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، أن يركز جهوده على معالجة الأسباب الهيكلية للفقر وعدم الإنصاف. ويجب أن يفعل ذلك من

وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، على سبيل المثال لا الحصر. وبات كل هذا ممكناً نتيجة سهولة اختراق الحدود وانعدام سيطرة الدولة. وأفضل طريقة للتصدي له تتمثل في بناء القدرات المؤسسية لدول المنطقة، وتوفير التعليم، وزيادة قدرات قوات الأمن الحكومية، وتوفير المزيد من سبل الاحتكام إلى القضاء وزيادة مراكز الرعاية الصحية.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص بن شماس والأمانة التنفيذية باربو والمدير التنفيذي لابورد والسيدة إبراهيم على إحاطتهم الإعلامية اليوم. وأودّ أيضاً أن أتقدم بشكر خاص إلى إسبانيا ومصر على توجيه انتباه مجلس الأمن إلى الحاجة الملحة للتركيز على آثار تغير المناخ على الأمن في منطقة الساحل.

لقد عارض بعض أعضاء المجلس ملاءمة إجراء هذه المناقشة في هذا المحفل. إن التشكيك في العلاقة بين تغير المناخ والأمن ليست جديدة، ولكن الشكوك لا تجعل الوقائع أقل خطورة أو أقل إلحاحاً. فتغير المناخ لا يعني مجرد بقاء الأنهار الجليدية في أبهى حلة أو نجاة الدببة القطبية من الانقراض. إن تغير المناخ عامل يزيد من الخطورة، إلى جانب حملة من الاعتبارات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والأمنية الأخرى، وهو يؤدي إلى تفاقم التوترات الكامنة ويقوّض الحوكمة ويساعد في تغذية النزاعات على الموارد ويؤثر بصورة سلبية على التنمية.

وكما قال وزير الخارجية جون كيري في السنة الماضية، ليس هذا متعلقاً بالغزال بامبي. فالأمر يتعلق بالناس وبالفقر. وعلى الرغم من عدم وجود نزاع تسبب فيه المناخ بمفرده، فإن تجاهلنا للتفاعل بين الأمن وتغير المناخ - ولا توجد سوى أماكن قليلة تعاني من الآثار الملموسة لهذا التفاعل بصورة أكثر حدة من منطقة الساحل - هو تجاهل لحقائق أساسية. فمن

على نحو دوري على الرغم من التقدم الذي تحقق بعد التوقيع على اتفاق السلام. ولا يزال السكان المدنيون في الشمال يواجهون مجموعة من الصعوبات في الوصول إلى مؤسسات الدولة، ولا يستطيعون التمتع بثمار السلام الناجمة عن الاتفاق.

وفي هذه الأثناء، فإن عدد المشردين آخذ في الازدياد، في حين أن الهجمات الإرهابية - التي تجاوز عددها أكثر من ٢٠٠ هجوم منذ أوائل عام ٢٠١٥ - باتت أكثر فعالية وتطوراً وتوقع عدداً متزايداً من الضحايا على نحو مطرد. وكانت قوات الأمم المتحدة في الميدان أهدافاً لأكثر من ٤٠ في المائة من هذه الهجمات، وهي تعاني من مشاكل في الدفاع عن أنفسها بالنظر إلى الطابع غير المتناظر لهذه الهجمات والشح في الموارد والموظفين المتاحين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وفي هذا الصدد، فإن الاستعراض الاستراتيجي الذي سيقدم رسمياً في الأسبوع المقبل ليس مهماً وحسب، بل عاجلاً فعلاً.

وإننا بحاجة إلى حملات مصممة خصيصاً بغية معالجة المشكلة الإقليمية. وهذا هو سبب إشدتنا بمبادرات من قبيل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي أصبحت إطاراً مؤسسياً لتنسيق التعاون الإقليمي والإشراف عليه. ونُثني على مبادرة بلدان حوض بحيرة تشاد بإنشاء فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات للتصدي لمشكلة بوكو حرام. ونقدّر أيضاً عملية إعادة الهيكلة الأخيرة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ونأمل أن توفر لنا صورة أفضل للحالة في منطقة الساحل وللتقدم المحرز في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، والتي تكتسي أهمية لعدد من البلدان التي لا تقع داخل المنطقة نفسها.

وسيزل عدد المشردين البالغ ٤,٥ مليون مشرد في منطقة الساحل يتزايد بسبب عدم الاستقرار السياسي في ليبيا والتهديد الإرهابي في المنطقة، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الدين، وجماعة بوكو حرام،

أشار في هذا الأسبوع إلى الأزمة في منطقة حوض بحيرة تشاد، حيث يتفاقم الفقر والتصحر نتيجة عنف جماعة بوكو حرام، بوصفها الأزمة "الأكثر عرضة للإهمال والأقل إبلاغاً والأقل تمويلاً والأقل معالجة" في العالم.

إن الاستخبارات العسكرية وإنفاذ القوانين التي تحمي معايير حقوق الإنسان ذات أهمية حيوية في مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نشيد بالتقدم الميداني الهام الذي حققته حكومات نيجيريا وتشاد والنيجر والكاميرون في دحر بعض الملاذات الآمنة لجماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. ومع ذلك، لا يمكن معالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب والندوب التي يتركها في أعقابها إلا باتباع استراتيجية شاملة حقاً، تحشد طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإنمائية والإنسانية. ومما يثلج صدر الولايات المتحدة التزام مؤتمر قمة الأمن الإقليمي، الذي عقد في الأسبوع الماضي تحت قيادة رئيس نيجيريا بخاري، باتباع نهج مستمر وشامل ضد جماعة بوكو حرام يجمع بين العمليات الأمنية التي تحترم الحقوق والجهود المدنية لاستعادة الاستقرار وتعزيز الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية من أجل الخروج من دوامة العنف في جميع البلدان التي تنشط فيها بوكو حرام. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الممثلون الخاصون لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ووسط أفريقيا، مواصلة تقديم المساعدة إلى منطقة حوض بحيرة تشاد لتنفيذ هذه الاستراتيجية الشاملة. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج الأمم المتحدة إلى إدماج منع التطرف العنيف ومسائل مكافحة الإرهاب في جميع أعمالها الأساسية المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية المستدامة بحيث يمكنها أن تساعد الدول الأعضاء، بما في ذلك في منطقة الساحل ككل، على الإنجاز في تلك المجالات البالغة الأهمية. كما نشجع منظومة الأمم المتحدة وشركاءها على إحراز مزيد من التقدم نحو التنفيذ الفعال

موريتانيا ومالي إلى حوض بحيرة تشاد إلى القرن الأفريقي، نرى أثر التحديات المعقدة التي تتفاقم بسبب تغير المناخ على السلام والاستقرار والأمن. لقد زادت عدم القدرة على التنبؤ بالأمطار وارتفاع درجات الحرارة وتكرار الجفاف والكوارث الطبيعية في منطقة الساحل الضغوط القائمة المزعزة للاستقرار، من الإرهاب إلى الاتجار، وأدت إلى تفاقم مشاكل تشريد السكان والحكم الضعيف. وببساطة، فإن تغير المناخ يشكل بحق عاملاً مضاعفاً للخطر.

وتبين أزمة جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد بشكل واضح الترابط بين تغير المناخ والأمن. ووفقاً لدراسة صدرت مؤخراً عن برنامج الأغذية العالمي، فقد تراجع منسوب بحيرة تشاد تراجعاً شديداً خلال نصف القرن الماضي بسبب ضغوط بيئية مختلفة، مما زاد التنافس والصراع على الموارد الشحيحة أصلاً، مثل الأراضي الصالحة للزراعة والمياه، وأدى إلى تدهور الأمن الغذائي ونوعية الحياة على الصعيد الإقليمي.

وفي الوقت نفسه، أدت الحملة الإرهابية الممحية التي تشنها جماعة بوكو حرام، والتي تدخل الآن عامها السابع، إلى تفاقم كبير في انعدام الأمن الغذائي القائم الذي يواجهه سكان منطقة حوض بحيرة تشاد. وتربك أزمة جماعة بوكو حرام النشاط الزراعي والتجاري وتحرم المجتمعات المحلية من الوسائل التي تحتاجها لتأمين سبل العيش والبقاء على قيد الحياة. واليوم، هناك ما يقدر بـ ٤,٢ مليون شخص في حاجة إلى مساعدات غذائية طارئة في منطقة حوض بحيرة تشاد و ٢,٦ مليون مشرد داخل نيجيريا والبلدان المجاورة. وفي هذه الأثناء، فإن هذه الأزمة الإنسانية لا تحظى باهتمام يذكر من جانب المجتمع الدولي، ولا تجذب الاهتمام إلا بصورة متقطعة ولا تجد سوى استجابة غير كافية بصورة يرثى لها. بل أن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ستيفن أوبراين،

(تكلم بالفرنسية)

وأود بصفة خاصة أن أشكر السيدة هندو أومارو إبراهيم على نقلها صوت الشعب في منطقتها مباشرة إلى مجلس الأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

وتتطلع اليابان إلى تسريع إجراءات الأمم المتحدة في منطقة الساحل بقيادة السيد ابن شنباس رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

فمنطقة الساحل تواجه العديد من التحديات الرئيسية اليوم. ولا يزال السلام والأمن هشين. ويبحث انتشار الإرهاب من منطقة الساحل إلى بقية غرب أفريقيا على القلق. وقد رأيت بأم عيني الواقع في شمال مالي، حيث لا يوجد لدى السكان المحليين أي خيار - بسبب غياب سلطة الدولة - سوى التعايش مع الإرهابيين والاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي.

ولكن على الرغم من كل هذه التحديات، لا يزال هناك أمل. فقد أصبحت بعض البلدان قادرة على مواجهة الأخطار. ويعد بناء مجتمعات قادرة على الصمود في منطقة الساحل هدفا قابلا للتحقيق. وتمثل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل أداة قيمة لتحقيق ذلك. وتشكل أهمية بناء القدرات المؤسسية - التي تؤيدها اليابان تأييدا تاما - أحد العناصر الرئيسية التي تشمل الأهداف الاستراتيجية لهذه الاستراتيجية. وبالفعل، فإن التزامات اليابان ببناء المؤسسات والقدرات في أفريقيا - التي تم التعهد بها في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية - سبق أن ترجمت إلى إجراءات ملموسة. ويشمل ذلك تقديم الدعم لبناء قدرات لحوالي ٠٠٠ شخص في منطقة الساحل بهدف تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب. وقد أعلن عن هذا الدعم رئيس الوزراء آبي في الدورة المواضيعية لمؤتمر طوكيو المكرسة لمنطقة الساحل.

لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، والتي أقرها المجلس لأول مرة في عام ٢٠١٣ وينبغي الآن إعادة تقييمها وتحديثها لكي تكون ذات فائدة أكبر لحكومات المنطقة في التخفيف من حدة التهديدات المركبة، بما في ذلك تغير المناخ.

فلنكن واضحين. ما من أحد يقول إن جماعة بوكو حرام نشأت بسبب تغير المناخ. فهذا قطعاً غير صحيح. إلا أن الدمار الذي يحدثه التدهور البيئي والتحديات المصاحبة له، من قبيل الجفاف الحاد وشح الموارد، يمكنه إحداث نوع من الفقر والاضطرابات السياسية واللذان يُعدان بمثابة الأوكسجين للسخط والعوامل المسببة لعدم الاستقرار، إذا تركا دون ضابط. ولا يتطلب التسليم بهذا الواقع أن نكون أكثر ليونة في ملاحقتنا للإرهابيين مثل جماعة بوكو حرام أو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. ولن نكون كذلك. فذلك لا يسمح لنا إلا أن نكون أكثر فعالية في القيام بذلك.

وكما توضح مناقشتنا هنا اليوم، فإن التحديات المعقدة والمتراكبة المتعلقة بالحوكمة والجانبين الأمني والإنساني، والتي تزيد من تفاقمها آثار تغير المناخ في عموم منطقة الساحل، تتطلب طرق تفكير وإجراءات جديدة وعاجلة. ونشجع قادة منطقة الساحل على مواصلة تعميق التعاون بينهم، بما في ذلك من خلال المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملية نواكشوط، عبر التوصل إلى اتفاق بشأن رؤية مشتركة للتهديدات في المنطقة والجهود اللازمة للتصدي لها، بما في ذلك تحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحوكمة الفعالة والشاملة للجميع التي تكافح الإرهاب وتعالج الظروف المؤدية إليه على حد سواء.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن

أبدأ بالإعراب عن تقديري لمبادرة مصر وإسبانيا في عقد هذه الإحاطة الإعلامية. وأود أيضاً أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الأربعة.

وثانيهما أنه من أجل ضمان الملكية، يجب تعزيز عملية صنع القرار على مستوى المجتمع المحلي من خلال النظام التقليدي. وينبغي أن تسترشد جهود الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين في منطقة الساحل بمبادئ الملكية والنظر في السياق المحلي.

فقد كانت الملكية أحد المبادئ الأساسية التي استرشدت بها عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا لأصحاب المصلحة المتعددين بقيادة اليابان لأكثر من عقدين من الزمن. وسيعقد مؤتمر طوكيو المقبل في آب/أغسطس المقبل في أفريقيا، على مستوى القمة، للمرة الأولى في تاريخ القارة الأفريقية. وتنطلع إلى المشاركة النشطة من البلدان من منطقة الساحل والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أشكر الرئاسة المصرية وإسبانيا على المبادرة بعقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت والهامة للغاية. كما أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من بيانات ممتازة، وهم: السيد بن شيباس، والسيد لابورد، والسيدة باربو، والسيدة إبراهيم. فما شاطرونا إياه من آراء مفيد للغاية في توجيه عملنا.

وأشاطر ما قيل إلى حد كبير. وسوف أقصر بياني على ثلاث نقاط.

أولا، إن التحديات التي تواجه الأمن والتنمية في منطقة الساحل هائلة. وقد أثر تغير المناخ على المنطقة بصفة خاصة، وهذا في وقت يتسم بالنمو الديمغرافي القوي، خاصة وأن عدد السكان سيرتفع بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٥٠ من ٨٥ مليون نسمة إلى أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة. ويمكن أن يصبح ذلك أحد الأصول، أو أن يشكل التزاما رئيسيا إذا لم يقترن نمو السكان بما يكفي من التنمية، إذ يمكن أن ينتج عن ذلك مآسي، تتمثل في الهجرة القسرية، وعدم الاستقرار السياسي،

كما ينبغي الإشادة بدور المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تعزيز استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. فقد بذلت المجموعة جهودا من أجل تعزيز القدرات الإقليمية من خلال إنشاء مدارس تدريب على الصعيد دون الإقليمي في مجال الأمن والدفاع. وإننا نؤيد هذه الإجراءات تأييدا كاملا.

وبالنسبة للبلدان التي نفذت الاستراتيجية بنجاح أكبر أو أقل، بما في ذلك من خلال الحوكمة الشاملة للجميع والتماسك الاجتماعي، فإنها تظهر مزيدا من القدرة على التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة والجفاف والتهديدات الأخرى للسلام والأمن. وقد كنت سفيرا في بعض تلك البلدان. فخلال الحالة في بوركينا فاسو والنيجر، كنت سفيرا منذ بعض الوقت وشهدت هاتين الحالتين. فقد شيدت المجتمعات المحلية في بوركينا فاسو أكثر من ٤٠٠ خزان للري وتحسبا للجفاف في المستقبل أيضا. ويعد مجتمعهم نموذجاً لأناس يوحدون جهودهم، ليس فقط من أجل الاستعداد للأسوأ، بل أيضا من أجل تعزيز أسس سبل عيشهم. وفي النيجر، هناك تمثيل سياسي لمختلف الجماعات الإثنية ويتم إدماجها في الحكومة المركزية، الأمر الذي يكفل الإدارة الفعالة والمسؤولة في جميع أنحاء البلد على الرغم من أراضيها الشاسعة وما تتسم به من تنوع هائل.

وأرى أن هناك مفتاحين لبناء مجتمعات قادرة على مواجهة التهديدات. الأول هو الملكية، والثاني هو النظر في السياق المحلي. فعندما كانت اليابان تنفذ مشروع نقل التكنولوجيا من أجل مكافحة التصحر في بوركينا فاسو، أدركنا الصعوبة المحتملة في ضمان الصيانة المستدامة والصعوبات العملية في تطبيق التكنولوجيات المتقدمة على الظروف المحلية. واستنتجنا درسَيْن من تلك التجربة. أولهما أنه من المهم للغاية أن نستفيد استفادة كاملة من الإجراءات العرفية والمعارف التقليدية.

٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) واتفاق باريس - يحدد الموعد النهائي. ويعد تنفيذه، ولا سيما في منطقة الساحل وفي غيرها من مناطق الضعف الكبيرة على الكوكب، هو المسألة الرئيسية التي تواجه جيلنا. ولكننا لا يمكن أن نغير الحالة في منطقة الساحل إلا إذا تحركنا قدما بحزم وبشكل جماعي مع جميع أصحاب المصلحة المتمثلين في الدول والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والأعمال التجارية.

وعلى كل حال - وستكون هذه نقطتي الأخيرة - أؤكد على دعم فرنسا الكامل في الأجل الطويل لمواجهة تلك التحديات في منطقة الساحل. فقد شاركت فرنسا بشكل غير مسبوق في الخطة الأمنية للتعامل في الأجل القصير مع خطر الإرهاب وعدم الاستقرار الذي يولده. فالأمن في منطقة الساحل لا يؤثر على منطقة الساحل فحسب، حيث إن الإرهاب قد أصبح أيضا يتسم بالعولمة، كما يدرك الجميع جيدا.

ويستند النهج الفرنسي، في عملية سيرفال ثم عملية برخان، إلى شراكة مستدامة مع الجيوش في منطقة الساحل بغية جعلها أكثر قدرة على مكافحة الإرهاب بكفاءة، وبطريقة مستقلة وعلى المدى الطويل. أود أن أجدد الإعراب عن التزامنا الكامل لشركائنا الأفريقيين والدوليين، بالوقوف إلى جانبهم في مكافحة التطرف العنيف.

وبالإضافة إلى التدابير الأمنية الأساسية، أكد الرئيس فرانسوا أولوند - خلال مؤتمر القمة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ مع رؤساء الدول الأفريقية على هامش الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - التزامه بحشد الجهات المانحة والمجتمع الدولي بأسره للتركيز على الأولويات الرئيسية الثلاث في أفريقيا: مصادر الطاقة، ومبادرة الجدار الأخضر لمنطقة الصحراء الكبرى، وإعادة ترميم بحيرة تشاد. وقد مولت الوكالة الفرنسية للتنمية ومرفق البيئة العالمية الفرنسي العديد

وانعدام الأمن، وفتنة التطرف. ولذلك فإن منطقة الساحل اليوم في مفترق الطرق، ولكن ما من نتيجة محددة سلفا إذا اتحدت بلدان المنطقة وشركائها وعملوا معا للتصدي لتلك التحديات. وبالفعل، فإننا نرى في مالي كيف يمكن أن يؤدي حشد المجتمع الدولي أكله في حالة أفضل بكثير اليوم مما كانت عليه في عام ٢٠١٢.

وتتعلق فكري الثانية باعتماد استراتيجية لمواجهة التحديات العديدة في منطقة الساحل. فلا يمكن لنهجنا أن يكون فعالا إلا إذا أدمج هذا التعقيد. وهذا يعني مواجهة التحديات في مجالات مختلفة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان التأكيد على الصلة التي تشكلت هنا اليوم بين المناخ والأمن والتنمية. فمن الواضح أن هناك العديد من المشاكل في منطقة الساحل. فهناك انعدام في الأمن الغذائي يرتبط بالتربة وتدهور الأراضي، التي ازدادت سوءا بسبب النمو السكاني واحترار المناخ. وفي هذا الإطار، ينبغي تشجيع جميع المبادرات. وينبغي الإسراع في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. كما نرحب بتبسيط خطط إدارة الأزمات والوقاية في إطار مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وعلاوة على ذلك، لا بد من تعزيز المبادرات الإقليمية. وكما أكدنا في مناسبات عديدة، فإن إطار المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يبدو اليوم هاما للغاية فيما يتعلق بمواجهة التحديات. وأود هنا أن أذكر مبادرة الجدار الأخضر الكبير لمنطقة الساحل والصحراء الكبرى ومشاريع التنمية المستدامة حول بحيرة تشاد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضا تشجيع عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وكذلك عمل الاتحاد الأوروبي، الملتزم للغاية بمنطقة الساحل، كما يعلم الأعضاء.

وبالنظر إلى بعد عالمي أوسع نطاقا، فإن النهج المتكامل الشامل للتنمية - وهو ذلك الخاص بخطة التنمية المستدامة لعام

الإسلامي وحركة أنصار الدين وحركة المرابطين، من بين جماعات أخرى. وتؤكد فتزويلا مجددا للمجلس على قلقها إزاء أثر العنف المسلح وزيادة التطرف المصحوب بالعنف وانعدام الاستقرار الناجم عن التدخل العسكري في ليبيا في عام ٢٠١١.

وعملت البيئة التي سادت منذ ذلك الحين على زيادة النشاط الإجرامي عبر الحدود، وتحويل المنطقة إلى مصدر جذب للجماعات التي تهدد الاستقرار الاجتماعي والسلطة الدولة، وذلك أساسا بسبب الافتقار إلى الموارد والاستقرار الاجتماعي، وبالتالي توليد مناخ من العنف والخوف. ونلاحظ التقدم المحرز وإرادة الحكومات إزاء التعاون في مكافحة التهديد، حيث يقوم المجتمع الدولي بدور هام في تنفيذ الإجراءات الوقائية ومبادرات التنمية المستدامة، علاوة على الحلول العسكرية.

واليوم، بعد مرور عام تقريبا على التوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في مالي، لا تزال ملتزمين بنجاحه، ونقدر الدور الذي يضطلع به الشركاء الدوليون، ولا سيما الدول الأفريقية وفريق الوساطة الجزائرية. وأفضل طريقة للتغلب على الصراعات الملتهبة مثل هذا هو عن طريق إبرام اتفاق سياسي بين الطرفين، وإعطاء الأولوية للملكية الوطنية بمشاركة مناسبة من أطراف ثالثة في السعي إلى الحوار والوئام. وبالمثل، فإننا نقدر عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بينما نظل مدركين للظروف الصعبة التي حشدت فيها.

ومن ناحية أخرى، نشعر بالقلق إزاء وجود جماعة بوكو حرام الإرهابية في حوض بحيرة تشاد وفي المناطق المجاورة. ونثني على الجهود التي تبذلها نيجيريا وتشاد والنيجر والكاميرون، بوصفهم جزءا من فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، لمكافحة هذا التنظيم الإرهابي، ونأمل أن ينتهي التهديد قريبا. كما رحبنا بمؤتمر قمة الأمن الإقليمي الذي عقد في أبوجا في

من المشاريع الإنمائية أو شاركت في تمويلها. وأعلن الرئيس أولوند في تلك المناسبة أن فرنسا سوف تتبرع بمبلغ ٦ بلايين دولار من أجل احتياجات الطاقة الأفريقية بحلول عام ٢٠٢٠، خصص بليون دولار منها للطاقة المتجددة.

وأخيرا، أعلن الرئيس أولوند عن زيادة ملموسة في المساعدة الإنمائية الرسمية - ٤ بلايين يورو إضافية، ابتداء من عام ٢٠٢٠ - الأمر الذي سيزيد مساعداتنا من ٨ بلايين يورو إلى ١٢ بليون يورو، مما يدل على التزام فرنسا الاستثنائي نيابة عن الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فتزويلا البوليفارية)

(تكلم بالإسبانية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد محمد بن شمس، على إحاطته الإعلامية. وبالمثل، نود أن نشكر السيدة مونيك باربو والسيدة هندو أومارو إبراهيم على إحاطتهما الإعلاميتين، فضلا عن السيد جان - بول لابورد، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، عقد مجلس الأمن جلسة (انظر S/PV.7566) فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وفي ذلك الوقت، وصفت الحالة الأمنية في المنطقة بأنها غير مستقرة إلى حد كبير. فالجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمخدرات، وظهور آفة الإرهاب تركت علامة خاصة على المنطقة، حتى في خضم الجهود الكبيرة من جانب البلدان والمنظمات دون الإقليمية من خلال المبادرات المختلفة للأمن الوطني والإقليمي، التي نعترف بها ونشجعها.

وما برحت الأوضاع السياسية والعسكرية الخطيرة التي نشأت في مالي وليبيا تشكل عوامل حاسمة في تحديد الاستراتيجيات الأمنية لمكافحة وجود وتوسع الجماعات الإرهابية من قبيل بوكو حرام، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب

والتشرد؛ والافتقار إلى إمكانية الحصول على الخدمات والماء والغذاء؛ والأمراض والكوارث الطبيعية. وتستدعي تعزيز قدرات الدولة، والوفاء بالالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي لدعم المنطقة، والتعهد بالتزامات جديدة لصالح أكثر القطاعات الحيوية.

وتخطط فزويلا علما بتركيز الاهتمام على المنطقة، من خلال مختلف المبادرات الوطنية والوطنية ومتعددة الجنسيات من أجل تحسين الحالة الأمنية في منطقة الساحل، ولا سيما سياسات الدول في تعزيز القطاعات الأمنية الخاصة بها. ونؤكد مجددا دعمنا القوي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل - المؤلفة من موريتانيا وبوركينا فاسو وتشاد والنيجر ومالي - ومنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل وعملية نواكشوط، التي تسهم بنشاط في تنفيذ المبادرات الأمنية والاجتماعية بنجاح كبير، بما في ذلك في المجال السياسي. وندعو إلى التنسيق المنسجم مع تلك السياسات، بالتعاون مع المجتمع الدولي، من أجل تعزيز الهدف المشترك المتمثل في جعل المنطقة أكثر أمنا، مع الأخذ في الاعتبار دائما مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما فيما يتعلق بسيادة الشعوب وحقوقها في تقرير مصيرها.

إن الحالة والظروف الجغرافية لمنطقة الساحل ومدى الأحداث الأخيرة جعلتها بالغة الحساسية، وتستخدم كقناة أو مسار لتدفقات اللاجئين ذي تأثير بشري غير عادي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وندعو إلى تحديد الزخم الذي يحفزنا على أن نكافح مافيات الاتجار بالبشر، كما يؤدي إلى التفكير والاتساق من جانب بعض الجهات الفاعلة الدولية حتى لا يتم تقويض الوضع الأمني في الدول الأفريقية من خلال التدخلات العسكرية والتزاعات المسلحة التي تتسم خصائصها بنطاق عالمي وتلحق ضررا كبيرا بالسكان المدنيين الأكثر ضعفا في جميع القارات.

١٤ أيار/مايو، الذي حشد الإرادة السياسية للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لصالح تعزيز استراتيجية أمنية مشتركة، مع التركيز على منع انتشار الإرهاب.

ومن المنظور الفنزويلي، ينبغي تعزيز الحلول الهيكلية لمشاكل السلام، مع رؤية تقوم على التنمية المستدامة والتركيز على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات ككل. ومن المؤكد أنها مهمة طويلة الأمد، ولكنها يجب أن تبدأ بإعطاء الأولوية للمشاريع الإنمائية التي سوف تؤثر بدورها على القطاعات الأخرى، بما في ذلك السلام والأمن.

وتؤثر المعالم الجغرافية الخاصة بالمنطقة، التي يسودها في الغالب المناخ الصحراوي، على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، فضلا عن إمكانية الحصول على المياه والغذاء، ولكنها ليست بظاهرة جديدة. ولا نعتقد أن هناك بالضرورة علاقة مباشرة أو تلقائية بين التغير البيئي والصراعات المسلحة؛ وبدلاً من ذلك، الصراعات يؤججها تدمير قدرات الدول، ومصالح الأطراف الثالثة حيث يُشجع على زعزعة الاستقرار، مما يؤدي إلى زيادة الإرهاب والجريمة.

ونحن نعتقد أنه يجب معالجة التحديات الرئيسية لتغير المناخ وأثره على الحياة اليومية لملايين الناس، كما يتضح من ظاهرة النينو والفيضانات الرهيبة والجفاف، بالامتثال الكامل لاتفاق باريس الذي وقع مؤخرا، ومن خلال الأجهزة المأذون لها تحقيق ذلك الهدف بطابعها الديمقراطي وواسع النطاق - مثل الجمعية العامة - وتجنب تعريض جدول الأعمال المتعلق بالمناخ للخطر، مع التركيز على معالجة أسباب الصراعات. وبينما نرحب بالمبادرات الرامية إلى معالجة تحديات السلام والأمن التي تؤثر على منطقة الساحل، نعتقد أن هذا المجلس ليس المحفل السياسي الملائم لمعالجة المسائل البيئية الناشئة عن تغير المناخ.

إن الحالة الإنسانية المعقدة في منطقة الساحل اليوم تؤثر على أكثر من ٢٠ مليون شخص. وهي نتيجة للتزاع المسلح؛

ولذلك، فإن وفد بلدي مقتنع بأن وجود تفهم أفضل للسبل التي يضاعف فيها تغير المناخ المخاطر الأمنية يمكن أن يساعد على إدارة الآثار السلبية للتدهور البيئي والحد منها. وفي هذا السياق، نعتقد أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعد توجيهات استراتيجية بشأن مكافحة التصحر وتدهور الأراضي وكفالة الإدارة المستدامة للمراعي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نتطلع أيضا إلى توثيق التعاون وتطوير التآزر بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وغيرهما من الآليات البيئية متعددة الأطراف. وتعتقد أوكرانيا أنه ينبغي لجمعية الأمم المتحدة للبيئة أن تعالج مسألة حماية البيئة في المناطق المتضررة من الصراع المسلح. وعرضنا بالفعل مشروع قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ذي الصلة - وهو الأول من نوعه، ونأمل أن يتم اتخاذه في القريب العاجل.

وكما تعلمنا الدروس المستفادة مؤخرا، فإن الفراغات الناتجة عن التخلف الإنمائي - مثل الافتقار إلى فرص التعليم، وركود النشاط الاقتصادي أو انخفاضه، ومحدودية آفاق النمو للأعمال التجارية الصغيرة، وضعف أسواق العمل وما إلى ذلك - سرعان ما تشغلها القوى الراديكالية الحريصة على استغلال السخط العام في سعيها إلى تحقيق مخططاتها الخاصة بها. وفي هذا الصدد، فإن أوكرانيا يساورها القلق إزاء الخطر الذي تشكله الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل. إن الجماعات الإرهابية، ولا سيما تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب ومنتسبيها، تزعزع السلم والأمن في المنطقة، مع عواقب إنسانية وخيمة على المدنيين، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفا - النساء والأطفال.

وفي هذا السياق، تشيد أوكرانيا بالجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية في منطقة الساحل من أجل معالجة مسألة الطابع المتغير للتهديد الذي يشكله الإرهاب وإيلاء الأولوية لها على المستويين الدولي والإقليمي. ونرحب أيضا بنتائج مؤتمر القمة الثاني للأمن الإقليمي، المعقود بأبوجا في ١٤ أيار/مايو،

لقد كانت أفريقيا عبر التاريخ ضحية لطموح البلدان الأقوى ونهب مواردها الطبيعية من جانبهم. ودفعت ثمننا لذلك بما حل من عواقب على شكل عقود من العنف والتزاع المسلح، كانا مدفوعين على الدوام تقريبا من الخارج.

ونؤكد على إيماننا بأن الطريق نحو السلام في أفريقيا وفي أجزاء أخرى كثيرة من العالم، يمهّد عن طريق التأكد من أن المشاريع والاستراتيجيات الإنمائية، والإدارة السليمة للسياسات والموارد الطبيعية، هي مسؤولية سيادية لكل شعب ولكل الحكومة يرمي إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامة.

وفي الختام، نود أن نعرب عن تأييدنا للسيد محمد بن شيباس، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ث وعن ثقتنا الكاملة في خارطة الطريق المبيّنة في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وفي مشاريع الوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية، من قبيل مكتب غرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي، بوصفهما مسارين سياسيين واقتصاديين مستدامين صوب تحقيق السلام في منطقة الساحل.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم، وأن أشكر وفد إسبانيا على الشروع في ملية تنظيمها. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على بياناتهم المفيدة.

إن تغير المناخ في منطقة الساحل، إلى جانب التصحر وتدهور الأراضي، هو أحد العوامل التي تسهم في تقويض آفاق التنمية في بلدان المنطقة. كما أن له آثارا أمنية خطيرة، لأن تضاؤل الموارد الطبيعية الحيوية للتنمية الاقتصادية يولد المنافسة والتناحر فيما بين المجتمعات والبلدان، مما يفسد لعلاقات، ويقطع الروابط، ويصعد التوتر، حتى يتسبب المواجهات المسلحة. وكان الاحترار العالمي يؤثر بالفعل على استقرار المنطقة قبل اعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

يقظة تجاه الدوافع الكامنة وراء الصراع. إن التصدي لأعراض الصراع دون تحديد أسبابه الكامنة ومعالجتها بشكل ملائم سيؤدي حتما إلى الفشل واستمرار حالة انعدام الاستقرار. ولذا فمن المناسب تماما، في رأينا، أن يركز مجلس الأمن الاهتمام على الدوافع الكامنة وراء عدم الاستقرار في منطقة الساحل والنظر في آثارها على الصراع في المنطقة.

فأسباب عدم الاستقرار في منطقة الساحل معقدة ومتنوعة. وهي تشمل التخلف والتهميش الاقتصادي والسياسي. وقد غدت هذه العوامل الاضطراب وعدم الاستقرار وجعلت المنطقة بأسرها عرضة للاعتداء من جانب المتطرفين والشبكات الإجرامية عبر الوطنية. ومثلما سمعنا من مقدمي الإحاطات الإعلامية، فمما لا شك فيه أن هذه الاتجاهات تتفاقم وتتعاظم بسبب التحديات المتصاعدة والخطيرة التي يشكلها الجفاف، وعدم انتظام سقوط الأمطار، والتصحر وغيرها من التغيرات المناخية والإيكولوجية.

إن ما استمعنا إليه اليوم هو دليل آخر على الحقيقة التي سلط الضوء عليها خلال المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن التحديات الأمنية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر S/PV.7499)، التي عقدت أثناء رئاسة نيوزيلندا في شهر تموز/يوليه ٢٠١٥. وقد يؤدي التدهور البيئي وتغير المناخ إلى شواغل أمنية رئيسية للدول الصغيرة والضعيفة مع محدودية المرونة والقدرة على التكيف، سواء كانت جزرا صغيرة أو كبيرة مساحات ذات قارية قاحلة. وتكمن معظم الأدوات اللازمة لمعالجة التحديات المتصلة بالمناخ خارج قاعة المجلس. ولكن من المهم أن تستند مناقشتنا بشأن الساحل إلى فهم راسخ لتلك التحديات المتعددة. ويجب أن تؤخذ في الحسبان في تحليلنا للتراعات وأن تدمج في استراتيجياتنا للحفاظ على السلام والأمن في المنطقة.

وأحد المحاور الرئيسية للمجلس بشأن منطقة الساحل يتمثل حقا بمعالجة التهديد الذي يشكله الإرهاب. ونحن نركز

بمبادرة من رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، والهادف إلى تعزيز الاستجابة الإقليمية للتهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام.

وإلى جانب مكافحة الإرهابيين من خلال الوسائل العسكرية، من الحيوي أيضا قمع تمويلها ومنعها من حيازة الأسلحة. والعناصر الرئيسية لتحقيق هذا الهدف هي الإدارة الفعالة لمخزونات الأسلحة؛ سرعة التخلص من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أثناء حملات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتعزيز التعاون بشأن مراقبة الحدود بين بلدان المنطقة؛ وخفض الشبكات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية المسؤولة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة في المنطقة.

ومع ذلك، لكي يتم التأكد من ديمومة آثار الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، ينبغي لنا أن نوطد وننفذ طائفة واسعة من التدابير الوقائية التي تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحوار، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، ومشاركة النساء والشباب في الاتصالات الاستراتيجية، والاستثمار في رأس المال البشري، وخلق فرص العمل والتعليم. ومن شأن هذه الخطوات أن تساعد على الحد من جاذبية الجماعات المتطرفة والدعم المقدم لها، وأن تعزز القدرة على الصمود ضدها، وبذلك الحيلولة دون أن تصبح منطقة الساحل أرضا خصبة لتجنيد الإرهابيين من بين عشرات الملايين من المحرومين فيها.

السيد تاوولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية - السيد شمباس، السيد لابورد، السيدة باربو والسيدة إبراهيم، على أفكارهم المتعمقة. إن التحديات التي أوردوها لها آثار تتجاوز منطقة الساحل وشعوبها. وهي تتعلق بالمسائل الأمنية الأوسع نطاقا المدرجة في جدول أعمال المجلس، فضلا عن اللاجئين والمهاجرين التي تتناولها الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

وأحد المواضيع المتكررة في المناقشات المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وحلها هو الدعوة إلى أن يكون المجلس أكثر

في الميدان. وفي هذا الصدد، نرحب بتعزيز المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة مؤخرًا من خلال إنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

إن نيوزيلندا على أهبة الاستعداد لمناقشة خيارات مبتكرة لزيادة ترشيح الجهود المبذولة، من أجل تحقيق نتائج ملموسة لمنطقة الساحل وشعوبها.

وأشكر إسبانيا ومصر على مبادرتهما بعقد هذه المناقشة اليوم.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم سيدي، وإسبانيا على عقد هذه المناقشة المثيرة للاهتمام، وتقرب المجلس من الواقع الذي يتعين علينا إلى أن نأخذ في الحسبان، خاصة ونحن نتعامل مع منطقة حساسة للغاية.

وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، الذي عبر للتو عن وجهة نظر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويوجد السيد بن شماس في هذا المكتب المنشأ حديثاً، لمواجهة هذا التحدي، وأود أن أشكره على إحاطته الإعلامية الجيدة. وبالمثل، أود أن أشكر السيد جون - بول لا بورد، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب؛ والسيدة مونيكا باربو، الأمانة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. والسيدة هندو أومارو إبراهيم، منسقة رابطة نساء الشعوب الأصلية الفولانية في تشاد، على تقريرنا بصورة كبيرة من الحقائق التي تعيشها كل يوم في منطقة الساحل.

إن منطقة الساحل تواجه تحديات هائلة: الفقر المدقع، وأزمتا الغذاء وسوء التغذية، والصراعات وتطرف الشباب، والتطرف المصحوب بالعنف، والإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والكوارث الطبيعية، والأضرار الناجمة عن تغير المناخ.

تركيزاً كبيراً على تدابير مكافحة الإرهاب، التي تؤدي دوراً أساسياً في تعطيل الشبكات الإرهابية التي تزدهر حيثما تكون الحوكمة في أضعف حال. ولكنها ليست كافية. ومن الضروري أيضاً النظر في الدوافع المناخية والاجتماعية والاقتصادية التي تسهل تجنيد الإرهابيين. وكما ذكرت السيدة إبراهيم، إذا كان بإمكان الجماعات المتطرفة مثل بوكو حرام أن تقدم بضع مئات من الدولارات إلى الفقراء والأشخاص اليائسين الذين يواجهون المشقة الناجمة عن تغير المناخ وليس لديهم بالتالي سوى خيارات مروعة وغير مؤكدة لإعالة أسرهم، فلا ينبغي لنا أن نفاجأ باختيار العديد الانضمام، بشكل مأساوي، إلى هذه الجماعات.

كما إن العوامل المتعددة المؤدية إلى الصراعات في منطقة الساحل تذكرنا بأن من الخطأ أن نسمي ببساطة كل شخص يحمل السلاح بأنه إرهابي. وفي معظم الحالات التي يكون قد تمرد فيها الأفراد وجماعات الأقليات انطلاقاً من الشعور باليأس، لن يتم تأمين السلم والأمن إلا من خلال المفاوضات وعمليات السلام المصممة لتسوية مظالمهم وتحقيق إعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

وظلت نيوزيلندا تشدد باستمرار على أهمية مختلف الجهات الفاعلة العاملة معاً لمعالجة قضايا السلام والأمن. وقد كنا على سبيل المثال، مؤيدين نشطين لتشجيع كل من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع لنا، على تحسين أساليب عملهما، والعمل بروح التعاون مع الهيئات دون الإقليمية. ويكتسي هذا المبدأ نفس القدر من الأهمية في منطقة الساحل كما في أي مكان آخر.

تواجهنا في منطقة الساحل للأسف، حالة حدتنا فيها المشكلة بشكل معقول، لكن فقدنا الحل في خضم العدد المفرط من الاستراتيجيات. و النهج التنافسية المزدوجة أو المتضاربة لن تؤدي إلا إلى تبديد جهودنا، وإضعاف الأثر

من أجل مواجهة أكثر فعالية للتهديد الإنساني. وفي هذا الصدد، ترحب أنغولا أيضا بالتنسيق المشترك لبلدان المنطقة، ولا سيما المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ويعد أثر تغير المناخ والكوارث الطبيعية وتدهور الأراضي في منطقة الساحل، مسائل أخرى تثير قلقا بالغاً. وعلى مدى العقود الماضية، أدى تغير المناخ بشكل متزايد، والمحن المتكررة، إلى أن شعوب منطقة أصبحت على وشك الكارثة الإنسانية. وتزداد المياه المخصصة للزراعة في المنطقة، النابع ٩٨ في المائة منها من الأمطار، ندرة وانخفاض توافر المياه للفرد الواحد بنسبة تزيد على ٤٠ في المائة خلال السنوات العشرين الماضية. حيث تتأثر الزراعة جراء تغير المناخ والتصحر وانعدام الأمن الذي تعاني منه المنطقة، وتسيطر الجماعات المسلحة والإرهابيين ومرتكبو الجريمة المنظمة عبر الوطنية، على المناطق الصالحة للزراعة. ويجعل ذلك الأنشطة الزراعية مستحيلة، مما يؤدي إلى الندرة الشديدة في الأغذية كل عام.

ويعد تراجع مساحة بحيرة تشاد مثالا صارخا على التدهور البيئي في منطقة الساحل. إن بحيرة تشاد، التي كانت تمتد من قبل إلى حدود الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا، تقلصت مساحتها خلال السنوات الخمسين الماضية لنسبة مئوية ضئيلة، مقارنة بحجمها السابق، مما يجعل من الصعب على الناس الذين يعتمدون عليها، كسب معيشتهم. ويضطرهم ذلك إلى الترحال، بحثا عن الماء والأراضي الصالحة للزراعة، مما يؤدي إلى ظهور العنف العرقي بين الرحل والمجتمعات المحلية المقيمة في المناطق الخصبة. لقد أشارت السيدة إبراهيم بوضوح إلى أثر تغير المناخ على الأراضي في هذه المنطقة التي نناقشها بعد ظهر هذا اليوم.

وتقل أعمار نسبة ٦٠ في المائة من سكان المنطقة عن ٢٥ سنة، ويفتقرون إلى التعليم وتنتشر بينهم البطالة والفقر والإقصاء الاجتماعي، ويشكلون أرضا خصبة للفساد والشعور بالظلم

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، اضطرت الحكومات جراء الارتفاع الحاد في النزاعات المسلحة والعنف في جميع أنحاء المنطقة، إلى إنفاق موارد إضافية لمواجهة التحديات الأمنية، على حساب التنمية الاجتماعية. وفي شمالي مالي، الذي قمنا بزيارته مؤخرا، وحوض بحيرة تشاد وفي مناطق أخرى من منطقة الساحل، فإن للأعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة، والإرهابيين والجريمة المنظمة عبر الوطنية تأثيرا مدمرا على المدنيين. وجرى إلى غاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تشريد أكثر من ٤,٥ مليون شخص، وهم يلتمسون اللجوء في مجتمعات محلية بالغة الضعف بالفعل. ومع تصاعد أعمال العنف والصراع في منطقة بحيرة تشاد وفي شمالي مالي، يعتمد الملايين من الناس بشكل متزايد على كرم جيرانهم الضعفاء وعلى المساعدات الإنسانية.

ويتطلب انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والفقر في منطقة الساحل، بذل المجتمع الدولي جهود متضافرة لمساعدة السكان المتضررين من الجوع وسوء التغذية الحاد. إن العمل الإنساني في منطقة الساحل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ يسترشد بخطة الاستجابة الاستراتيجية الإقليمية لمنطقة الساحل. وتهدف استراتيجية الثلاث سنوات إلى تقديم مساعدات منقذة للحياة على نحو منسق ومتكامل، للسكان المتضررين في حالات الطوارئ، وكذلك الشروع في تنفيذ استجابة أفضل لأزمي الغذاء وسوء التغذية التي يعاني منها ملايين الأشخاص في المنطقة.

وتشيد أنغولا بالاستجابة الإنسانية للعاملين في مجال تقديم المساعدة للسكان الذين يعيشون في مناطق غير مأمونة الوصول للغاية، بالنظر إلى ضخامة وتعقيد التحدي، واحتمال حدوث مزيد من التدهور. وفي حين، تواصل الحكومات في المنطقة بذل الجهود مع المجتمع الدولي لحل الأزمة الإنسانية، فإن المطلوب هو شعور جديد بالطابع الاستعجالي والالتزام،

الإقليمية في مجال صون السلام والأمن من أجل تحقيق التنمية والاستقرار في منطقة الساحل.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشارك المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية، التي استمعنا إليها باهتمام كبير. ونقدر، بشكل خاص، اللوحة العامة التي قدمتها السيدة هندو أومارو إبراهيم في وصف الصعوبات المروعة التي تعاني منها شعوب الساحل.

وكما ذكر المتكلمون السابقون ومقدمو الإحاطات الإعلامية، فإن قسوة المناخ والتدهور البيئي وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، هي بعض العوامل الكفيلة بجعل حياة شعوب الساحل قاسية والتي تجعل هذه الشعوب ضعيفة على نحو كبير. ومما يضاعف من معاناتهم العنف والتراعات وانعدام الأمن، وهي أمور ارتفعت بمعدل ينذر بالخطر لا سيما خلال السنوات القليلة الماضية. ونود أن نشدد على أن الروابط بين هذه التهديدات التي توصف بأنها غير تقليدية وحالة السلام والأمن في المنطقة حقيقية وقد أسفرت بوضوح عن معاناة متزايدة وتدهور في نوعية حياة شعوب منطقة الساحل.

ويتطلب الطابع الواسع النطاق للتهديدات التي تواجهها المنطقة وسكانها اتباع نهج شامل ومتكامل بنفس القدر لعكس آثارها، أو على الأقل التخفيف منها. ولذلك، تعتقد ماليزيا أن مناقشة اليوم تأتي في الوقت المناسب، ونشكر وفدي مصر وإسبانيا على تنظيمها.

إن تعرض المنطقة المستمر لظواهر مناخية حادة، إلى جانب تقلبات أحوال الطقس التي تتسبب في ازدياد شدة الفيضانات وزيادة وتيرتها، فضلا عن حدوث نوبات جفاف أطول ولا يمكن التنبؤ بها، قد أسفر عن فقد المحصول وانعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء منطقة الساحل. وتؤدي هذه الظروف إلى تفاقم أوجه الضعف القائمة أصلا في المنطقة، دافعة سكانها إلى حافة كارثة

والتطرف. ويقودهم تصورهم إهمال الحكومات لهم، بسهولة إلى تجنيد الجماعات المتطرفة والإرهابية العاملة في منطقة الساحل وخارجها لهم، مما يجعلهم فريسة سهلة لجماعات مثل تنظيم القاعدة في منطقة الساحل والمغرب العربي الإسلامي، وتنظيم داعش، وجماعة بوكو حرام في منطقة بحيرة تشاد، وغيرها.

إننا نشيد بعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والجهات المانحة والشركاء، على إسهامهم في تنفيذ عدة مشاريع في مختلف الدول الأعضاء في منطقة الساحل من أجل تجسيد خطة استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ويتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، مواصلة مساعدة بلدان الساحل في مجال مكافحة الإرهاب، والتغلب على التحديات التي تؤثر على المنطقة. ونشيد على وجه الخصوص بالدور الذي تضطلع به فرنسا في مجال مكافحة الإرهاب في المنطقة، مع عمل القوات الخاصة بالتنسيق مع القوات المسلحة الوطنية في بلدان المنطقة نفسها. وتعكس الجهود التي تبذلها بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من أجل القيام بعمليات أمنية مشتركة على الحدود، وقرارها إنشاء فرقة عمل متعددة الجنسيات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقة الساحل، تصميم تلك البلدان على مكافحة الإرهاب في المنطقة.

وبماثل قرار المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل القرار الذي اتخذته قوة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات التي أنشأتها دول حوض بحيرة تشاد وبنين، والتي ضمت قواها لمحاربة جماعة بوكو حرام في منطقة بحيرة تشاد.

وفي الختام، ندعو الدول الأعضاء في منطقة الساحل إلى مواصلة التكاتف من أجل التصدي بحزم للتحديات التي تؤثر على المنطقة. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم الجهود

الجاري بين الاتحاد الأوروبي ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة بهدف تشجيع بذل أنشطة شاملة للجميع وذات مصداقية للقضاء على نزعة التطرف في المنطقة. ونؤيد أيضا الجهود التي تبذلها حاليا المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في المنطقة، وذلك بدعم من فرنسا من خلال عملية بارخان. ونشير إلى أن الاتحاد الأفريقي يفكر حاليا في القيام بجهد مماثل.

ونعتقد أن استقرار الحالة الأمنية في منطقة الساحل عنصر استراتيجي رئيس يجب أن نواصل إعطاءه الأولوية في الخطط والبرامج على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ولذلك، نرحب بتركيز الاتحاد الأفريقي المستمر على منطقة الساحل وتشديده على الحكم والأمن والتنمية في استراتيجيته المتعلقة بالمنطقة، بما يجسد أولويات الأمم المتحدة نفسها، وندعمه. وبالإشارة إلى المناقشة المفتوحة التي عُقدت في وقت سابق من هذا الأسبوع بشأن مستقبل منظومة السلم والأمن الأفريقية (انظر S/PV.7694)، نعتقد أن ثمة مجالا لمزيد من التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن منطقة الساحل من أجل كفالة استمرارية البرامج والمبادرات في المنطقة وتكاملها.

وتعتقد ماليزيا، في ذلك الصدد، أن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يضطلع بدور حيوي في ربط الأمم المتحدة بالجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويجب أن يسعى المكتب إلى تحسين تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. كما ينبغي مراعاة الحاجة إلى تحسين التنسيق بين الكيانات ذات الصلة في استعراض تلك الاستراتيجية.

ويتطلب نطاق الأزمة التي تواجهها منطقة الساحل وما تتسم به من تعقيد واحتمال حدوث مزيد من التدهور اهتمامنا العاجل وجهودنا الجماعية. ولا بد من تعبئة موارد

إنسانية. ويبرز تقرير أصدره مؤخرا مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن ٤,٥ مليون شخص قد شردوا حديثا في جميع أنحاء منطقة الساحل، وهو ما يعادل تقريبا ثلاثة أضعاف ما كان عليه الحال في عام ٢٠١٢، أي قبل أربع سنوات فقط. وأشار التقرير كذلك إلى أن من بين الدوافع الرئيسية لهذا التشريد الجماعي الآثار الضارة لتغير المناخ علاوة على تزايد العنف والتزاعات في المنطقة. ويؤدي هذا التشريد الجماعي إلى تفاقم الحالة الإنسانية الهشة أصلا، مما يعرض الدول المضيفة والمشردين على حد سواء لمخاطر انعدام الأمن وعدم الاستقرار بقدر أكبر.

ونحن نتشاطر الشواغل المعرب عنها بشأن التدهور السريع لقدرات الدول والمؤسسات في المنطقة على توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك الخدمات الصحية والأمن والمياه والصرف الصحي والتعليم، فيما تسعى جاهدة إلى استيعاب التدفق الهائل للأشخاص المشردين حديثا. ونشيد، في ذلك الصدد، بالعمل الدؤوب للجهات الإنسانية الفاعلة والوكالات العاملة في الميدان ومثابرتها، على الرغم من تعرضها هي نفسها لتهديدات مستمرة، ولا سيما من جانب الجماعات المسلحة والعناصر الإجرامية.

ونحن على اقتناع بأن تغير المناخ هو المحرك الرئيس لانعدام الأمن والاستقرار في منطقة الساحل. واستنادا إلى الدروس المستخلصة من منطقة الساحل، فإن تغير المناخ يمكن، في حالة عدم التصدي له، أن يصبح أحد أهم العوامل المضاعفة للخطر على الصعيد العالمي.

كما إننا نؤيد التقييم القائل بأن الأجواء السائدة متمثلة في حياة الفقر وفقدان الأمل تقريبا في جميع أنحاء منطقة الساحل تعني أن الشباب في المنطقة عرضة للتطرف والتجنيد من قبل الإرهابيين والجماعات المتطرفة العنيفة. ومن الضروري التصدي لهذا التهديد الآن، قبل أن يشكل تهديدا أكبر في المستقبل. ونرحب، في ذلك الصدد، بمبادرات مثل التعاون

جدا العمل لتنفيذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) عن طريق تسليط الضوء على منع الإرهاب ومن خلال جعل الإرهاب أقل جاذبية ومكافحة أيديولوجية الإرهابيين والتطرف العنيف.

وفيما يتعلق بالمشكلة المحددة للتصحر في المنطقة، فإننا نتفق في الرأي على أنها تقوض أسلوب الحياة التقليدي والإمكانات الاقتصادية للبلدان في المنطقة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن الظواهر الطبيعية، بما في ذلك تدهور الأراضي والتربة الناجم عن العوامل الطبيعية أو الأنشطة البشرية لا يمكن مبدئيا اعتباره تهديدا للسلام والأمن الدوليين. يمكن للجفاف وتدهور الأراضي أن يؤدي إلى تفاقم الحالة في مناطق التراع، الذي ما زال يمكن، في رأينا، عزو أسبابه إلى عدم فعالية الاستجابات من جانب المؤسسات السياسية الملائمة للقضايا الناشئة. وفي هذا الصدد، فإن المحفل الرئيسي لمعالجة مشكلة التصحر وتدهور الأراضي هو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

عند النظر في مشكلة التصحر في سياق عابر للحدود، نحن نؤمن إيمانا راسخا بضرورة إيجاد حلول مفيدة لجميع الأطراف على أساس الشراكة واحترام السيادة الوطنية. كما ينبغي لنا أن نركز على تعزيز التعاون والمساعدة التقنيين وتدريب الموظفين الوطنيين في مجال استغلال الأراضي للبلدان التي هي بحاجة. وبطبيعة الحال، فإن المساعدة المقدمة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية المحددة للبلدان، فضلا عن الجوانب الإقليمية.

أما بعد، فإننا نرى أنه من غير المناسب إشراك مجلس الأمن بشكل مباشر. فهو لا يملك الخبرة ذات الصلة والأدوات اللازمة في هذا المجال. قد تأتي مشاركة المجلس بنتائج عكسية وتبعد المجتمع الدولي عن سعيه العملي لإيجاد حلول لمكافحة تدهور الأراضي. ومن المؤسف أن أيا من مقدمي الإحاطات الإعلامية لم يشر إلى دور مجلس الأمن في مكافحة تغير المناخ والتصحر.

إضافية ليس لدعم احتياجات التنمية وتوطيد سيادة القانون والحكم الرشيد فحسب، بل أيضا للخروج من دوامة الأزمات وعدم الاستقرار في المنطقة. وتظل ماليزيا، بصفتها عضوا في هذا المجلس، ملتزمة بمواصلة العمل بشكل وثيق مع جميع الشركاء الإقليميين والدوليين وبلدان المنطقة لمعالجة التحديات في منطقة الساحل وإيجاد حل شامل لها.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

تولي روسيا اهتماما خاصا لتطور الأوضاع في منطقة الساحل وما فتئت تؤيد التنسيق الفعال بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بغية إعادة هذه الأوضاع إلى طبيعتها. ونود أن نذكر بأن الإرهاب والتطرف العنيف في منطقة الساحل قد أصبحا على صلة وثيقة بالموضوع على نحو متزايد خلال السنوات الأخيرة.

لقد تدهورت الحالة بشكل حاد منذ زعزعة استقرار الوضع في ليبيا. وتظل الحالة الأمنية متأثرة سلبا بفعل سهولة اختراق الحدود، مما يسمح بالاتجار بالمخدرات والأسلحة وغيرها من السلع المهربة. ولن يتسنى إيجاد حل دائم للإرهاب في منطقة الساحل، دون إحراز تقدم بشأن التوصل إلى تسوية في ليبيا.

ونحن مقتنعون بأننا ينبغي أن نركز حاليا على إعادة بناء وتعزيز قدرات دول المنطقة على مكافحة الإرهاب، على نحو ما تتطلبه استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونشكر، في ذلك الصدد، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السيد لابورد، على إحاطته الإعلامية. ونثمن عاليا الجهود التي تبذلها المديرية التنفيذية في تقييم الاحتياجات الحقيقية للدول في مجال مكافحة الإرهاب. وما انفكت روسيا تركز على بناء قدرات البلدان وتقديم الدعم الثنائي من أجل تدريب المهنيين، بمن فيهم العناصر المكلفة بإنفاذ القانون. وعلاوة على ذلك، نرى أن من المهم

نُهج شامل متنوع الأدوات وتتعامل مع جميع التهديدات بنفس القدر من الاهتمام. وفي مواجهة تلك التحديات المتنوعة، يجب تضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية حيث ما زالت تلك الجهود تفتقد التناغم والتنسيق، وهو ما يشكل ثغرة تستثمرها التنظيمات الإرهابية والإجرامية المسلحة للتمدد في المنطقة وتقويض استقرارها.

ومن هنا ترى مصر أن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل تصلح لأن تكون إطارا سياسيا وعمليا مناسباً يمكن من خلاله حشد وتنسيق مختلف الجهود وتوجيهها للتعامل الفعال مع هذه التحديات. إن التنفيذ الرشيد لتلك الاستراتيجية من شأنه إحداث نقلة نوعية في واقع المنطقة. ومن ثم فقد تماشيت مصر مع مقترح الأمين العام في كانون الثاني/يناير الماضي حول قرار دمج مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بغرض تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية واللوجستية المتوفرة لديهما، وبهدف طرق كل السبل الممكنة لإحداث طفرة حقيقية ونوعية في تنفيذ هذه الاستراتيجية بالتركيز على النهوض بالقدرات الوطنية لدول منطقة الساحل.

وبالتالي، فإن عملية استعراض استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل تكتسب أهمية كبيرة من أجل الوقوف على مدى التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، وتحديد أوجه القصور التي اعترت تنفيذها وكذلك معوقات التنفيذ على المستويين الوطني والإقليمي. ونرى أيضا أهمية أن تتسم جهود تنفيذ الاستراتيجية مستقبلا بالمرونة اللازمة لتمكينها من استيعاب المتغيرات والتحديات المتصاعدة في منطقة الساحل، وخاصة التحديات المرتبطة بالتغير المناخي والتدهور البيئي وتلك المرتبطة بانتشار الأيديولوجيات الإرهابية وانتشار الجريمة المنظمة ومكافحة الاستغلال غير المشروع للثروات الطبيعية في المنطقة.

في نيويورك، يمكن إضافة قيمة حقيقية من خلال إجراء مناقشات موضوعية بشأن هذا الموضوع في إطار اللجنة الثانية المتخصصة التابعة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، لا سيما أنه جرى التشديد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، في إطار الهدف ١٥، على أهمية التصدي للتصحر واستصلاح الأراضي المتدهورة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ونعتقد أن التصحر ليس التحدي الوحيد للأمن الغذائي والاقتصادي في منطقة الساحل، الذي يمكن أن يؤدي إلى التطرف ويجعل من السهل على الإرهابيين الترويج لأيديولوجياتهم وتجنيد الأتباع من بين شرائح السكان الأشد تضررا. نحن مقتنعون بأن المجموعة الكاملة من مشاكل المنطقة المعقدة بنفس القدر تحتاج إلى المعالجة من خلال التنفيذ المتسق لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. هذه مبادرة مفيدة، أثبتت جدارتها. لقد بدأ للتو فحسب الاستفادة من كامل إمكاناتها عن طريق التنفيذ الناجح لمشاريع في عدة مجالات. ويحدونا الأمل في أن يهيئ الدمج في شباط/فبراير لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا التآزر اللازم لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل مصر.

أنضم إلى أعضاء المجلس في التوجه بالشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما طرحوه من رؤية متنوعة ومتعددة الأبعاد، فمما لا شك فيه أن المجلس في حاجة ماسة لمثل تلك الرؤية الشاملة والتحليل العميق للوقوف على جذور وأسباب النزاعات التي يتناولها.

وقد أوضحت الإحاطات القيمة التي استمعنا إليها أن الطبيعة المركبة والمتشابكة للتحديات التي تواجه منطقة الساحل تفرض واقعا معقدا يستدعي حولا تقوم على اتباع

بجهود بناء القدرات الوطنية في مختلف المجالات وذلك من خلال تبني مفهوم الشراكة والملكية الوطنية.

أستأنف الآن مهامى بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد بويويا.

السيد بويويا (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لي لأخذ الكلمة وإبلاغ المجلس بأنشطة الاتحاد الأفريقي في منطقة الساحل. ستركز مداخلتي على أربع نقاط: أولاً، التذكير بالبيانات والمبادئ التي تركز عليها استراتيجية الاتحاد الأفريقي في منطقة الساحل؛ ثانياً، مساهمة الاتحاد الأفريقي في مواجهة التحديات الأمنية؛ ثالثاً، التحديات التي تواجه الحكومة؛ ورابعاً، مواجهة التحديات الإنمائية.

يرجع تاريخ التزام الاتحاد الأفريقي تجاه منطقة الساحل إلى الأزمة الليبية. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تم إرسال بعثة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى منطقة الساحل. وكانت الفكرة هي دراسة أثر عودة المهاجرين على الاستقرار في بلدان المنطقة. ونشرت البعثة تقريراً ونظر فيه الخبراء بأديس أبابا في آذار/مارس ٢٠١٢. وقُدمت توصيات إلى كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. أُرست هذه التوصيات الركيزة لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وهذه التوصيات نفسها استرشدت بها أيضاً استراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل، التي اعتمدها في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٤ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد.

ومن خلال هذه الاستراتيجية، يسعى الاتحاد الأفريقي إلى الاستجابة للتحديات الثلاثة التي حُددت في منطقة الساحل: الأمن والحكومة والتنمية. وفي مجال الأمن، شهدنا أن منطقة الساحل عانت من العديد من المشاكل التي تم التطرق إليها هنا. وهي تشمل المشاكل الأمنية؛ والإرهاب؛ والتهريب، بما في

ومن ثم يتعين العمل على حشد الاهتمام الدولي لرفع الوعي بالمخاطر الجديدة التي تحدد بمنطقة الساحل، وكذا حث الشركاء الإقليميين والدوليين على الاستثمار في مجالات بناء القدرات الوطنية والمحلية للحد من الكوارث البيئية وتعزيز قدرات الصمود الوطنية وتأهيل المجتمعات المحلية لتجاوزها واستيعاب تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، تدعو مصر إلى قيام مكتب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لغرب أفريقيا والساحل إلى وضع تصور مبتكر لإعداد التقارير المستقبلية حول تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل مشفوعة بالأرقام والإحصاءات اللازمة والأطر الزمنية المتوقعة لتنفيذ البرامج والأنشطة، واستجابته للأولويات الوطنية واحتياجات شعوب المنطقة، وتحديد الجهات المعنية بها، مما يساعد المجلس على التعرف على معدلات التنفيذ وتحديد نقاط الضعف بما يحقق مرونة في إعداد التقييم وإدارة دفة الأمور.

يقدم قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام المتخذ في ٢٧ نيسان/أبريل الماضي، إضافة جديدة متميزة لجهود تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. فالتوجه المعتمد من مجلس الأمن ومن الجمعية العامة في سياق هذا القرار، إنما يعطي الأولوية لإيجاد إطار سياسي شامل لجهود استدامة السلام تتفاعل فيه الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية بل والفكرية أيضاً. ومن هنا نرى أنه يمكن للجنة بناء السلام القيام بدور كمحفّل سياسي تتفاعل فيه جهود الأمم المتحدة ودول المنطقة والشركاء في تنفيذ الاستراتيجية. وسوف يتعين على مجلس الأمن تشجيع ومتابعة تلك الجهود.

وتقف مصر على أتم استعداد للتعاون مع شعوب وحكومات منطقة الساحل الأفريقي، وذلك من خلال البرامج التي تنفذها الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، المعنية

الاتحاد الأفريقي، والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، وعددًا من الوكالات المتخصصة في القارة الأفريقية المعنية بالتنمية أو الحوكمة. وهناك منظمات مخصصة للبيئة، مثل الجدار الأخضر الكبير للصحراء الكبرى ومنطقة الساحل.

إن دور الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المنظمات الأخرى في المجتمع الدولي، هو مساعدة بلدان المنطقة على مواجهة التحديات المحددة الثلاثة - الأمن والحوكمة والتنمية - من دون تولي أدوارها على المستوى الوطني. وإذا أخذنا في الاعتبار التحديات الثلاثة، نعتقد أن الاتحاد الأفريقي يمكن أن يحقق ميزة نسبية، ولا سيما في مجالي الأمن والحوكمة. فلماذا يستثمر الاتحاد الأفريقي في الأمن بمنطقة الساحل، بينما عادة، وفقاً لقواعد المنظمة، تتناول الجماعات الاقتصادية الإقليمية مسألة الأمن؟ والإجابة على هذا السؤال واضحة جداً. وهي تكمن في كون منطقة الساحل تتداخل مع عدة جماعات اقتصادية إقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد النقدي لشرق أفريقيا في الشمال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها من المنظمات في شرق أفريقيا.

فما هو إسهام الاتحاد الأفريقي في الأمن؟ كما قال كثيرون، هناك ثلاث مسائل ساخنة متعلقة بالأمن في منطقة الساحل.

إن الحالة في شمالي مالي معروفة جيداً. وهي لا تتحسن، لسوء الطالع، بالرغم من توقيع اتفاق السلام. ولا تزال هناك الحركات الإرهابية المعتادة - أنصار الدين، حركة التوحيد والجهاد في أفريقيا الغربية والقاعدة في المغرب الإسلامي - التي تعمل هناك ضد قوات مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والسكان، وما إلى ذلك. واليوم، لدينا أيضاً ما يمكن أن أسميه بجبل جديد من الجماعات الإرهابية، بما في ذلك جبهة تحرير ماسينا. ونحن نرى أن انعدام الأمن لا ينخفض، بل يزداد ممتداً ليس باتجاه

ذلك الاتجاه بالمخدرات والمنتجات الأخرى والبشر؛ والهجرة وحركات التمرد والتراعات الداخلية المرتبطة، في جملة أمور، بالتنافس على الموارد الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ.

وفي مجال الحوكمة، لوحظ أن البلدان في منطقة الساحل تواجه عدداً من المشاكل. وهي على وجه الخصوص بلدان شاسعة المساحة. وقد هجرها سكانها تقريباً إلى الأطراف البعيدة للمنطقة، لا سيما في المناطق التي تعاني من الهشاشة الاقتصادية والبيئية الهائلة. وتلك البلدان هشة في مجال الحوكمة. ولديها إمكانية وصول إلى موارد محدودة. وهي لا تسيطر سيطرة تامة على أراضيها. وهناك مشاكل الفساد.

وفيما يتعلق بالتنمية، فهذه المناطق فقيرة للغاية. وهي من أفقر المناطق في أفريقيا - بل في العالم - وتعاني من انفجار سكاني. وفيما يتعلق بالنظام الإيكولوجي، فإن الحالة هشة للغاية. وتشهد مناطق معينة بصورة متكررة انعدام الأمن الغذائي والكوارث الطبيعية والفيضانات والجفاف.

إن الصلة بين الأمن وتغير المناخ، على سبيل المثال، قد نشأت من خلال فحص الحالة في شمال مالي. ومن المعروف أن الأشخاص الذين شنوا الأعمال العدائية في شمال مالي كانوا من الطوارق الماليين. وهم أساساً من العرب الذين هاجروا إلى ليبيا في عام ١٩٧٣ بسبب الجفاف الرهيب الذي وقع في ذلك الوقت. وفي هذه الحالة، نرى أن الصلة بين تغير المناخ وانعدام الأمن في منطقة الساحل هي واقع أثبتته تاريخ المنطقة.

وفي وثيقة استراتيجية الاتحاد الأفريقي، نبدأ بتعريف منطقة الساحل لأنه لا يوجد فهم مشترك لتعريفها. وبالنسبة لنا، تتألف منطقة الساحل من الرقعة الممتدة بين جنوب المغرب العربي وشمالي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبين المحيط الأطلسي والبحر الأحمر. وهي تشمل العديد من البلدان، وهو أمر من المهم إبرازه. وفي مناقشة استراتيجية الاتحاد الأفريقي، فإننا نأخذ في الاعتبار الاتحاد الأفريقي في مجمله - أي مفوضية

أعقاب الهجمات التي وقعت في غراند - بسام. وق قامت أربعة بلدان في المنطقة بمضاهرة قواها من أجل التحقيق في شبكات مرتكبي تلك الهجمات، والنتائج ملموسة. ولذلك، يجب أن نواصل السير على ذلك المسار. وأعتقد أن ذلك هو ما آل إليه أيضا مؤتمر قمة أبوجا مؤخرا.

وبعد الآخر لمشاركة الاتحاد الأفريقي هو التقييم، الذي تم إجراؤه بناء على طلب رؤساء دول البلدان في المنطقة، للحالة في شمالي مالي للنظر في الكيفية التي يمكن بها للاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة العمل معا من أجل تعزيز الكفاح ضد الإرهاب. وفي ذلك الصدد، فإن تقرير بعثة التقييم سيصدر قريبا.

والنقطة التالية التي أود أن أتناولها تتعلق بمساهمة الاتحاد الأفريقي في الحوكمة والمجال السياسي. ففي مالي، كان الاتحاد الأفريقي في قلب عملية السلام منذ اتفاقي واغادوغو والجزائر العاصمة، وهو اليوم يشارك في تنفيذ اتفاق السلام. ويرأس الاتحاد الأفريقي اللجنة الفرعية للجنة المتابعة التي تقوم بمعالجة المسائل السياسية والمؤسسية. ونعلم أن هذه المشكلة هي في صميم ما يمكننا أن نسميه بتنفيذ اتفاق السلام، الذي لم يحقق أي زخم يذكر، بالرغم من أننا ما زلنا نعتقد أن آفاق إحلال السلام في مالي حقيقية لأن الأطراف الموقعة على اتفاقات السلام لا تزال تؤمن به، بفضل الدعم السياسي والاقتصادي الهائل الذي يقدمه المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بليبيا، يعمل الاتحاد الأفريقي عن طريق البلدان المجاورة وبإيفاد مبعوث خاص وفريق دولي للرصد في ليبيا. وفي بلدان لجنة حوض بحيرة تشاد، أيد الاتحاد الأفريقي بقوة استخدام قوة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات ضد جماعة بوكو حرام. وفي بلدان أخرى في منطقة الساحل، تمارس الدبلوماسية الوقائية ونرصد عن كثب التطورات في تلك البلدان عندما يتعلق الأمر بالانتخابات، لا سيما في

الجنوب فحسب بل في جميع أنحاء غرب أفريقيا. والحوادث في واغادوغو وغراند - بسام تجسد ذلك الاتجاه.

والسبب الثاني لانعدام الأمن يكمن في بلدان حوض بحيرة تشاد. فقد سمعنا طيلة حوالي ١٠ أيام الآن بأن الحالة تحت السيطرة، لكننا ندرك أنه ما زال هناك مستوى عاليا جدا من العنف.

أما المصدر الثالث لانعدام الأمن فينجم عن الحالة في ليبيا، التي تتسم الحالة فيها بالغموض لكنها تشكل تهديدا حقيقيا لمنطقة الساحل بأكملها، لا سيما بوجود تنظيم الدولة الإسلامية هناك. وحتى الآن، فإن الشباب من المنطقة المغاربية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كانوا يذهبون إلى سورية والعراق للتدريب؛ أما اليوم، فإنهم غير مضطرين للسفر بعيدا. فيمكنهم الذهاب إلى ليبيا.

وما هي المساهمة التي يقدمها الاتحاد الأفريقي؟ ومنذ بداية الأزمة في مالي، والاتحاد الأفريقي يعمل على تحرير شمالي مالي، ويسعى إلى الوساطة ومتابعة اتفاق واغادوغو ومنصة الجزائر العاصمة، علاوة على متابعة اتفاقات السلام. ويشارك الاتحاد الأفريقي في اللجنة التقنية المعنية بالأمن التي ترصد وقف إطلاق النار، وفي اللجان المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإدماج وإصلاح القطاع الأمني.

والجانب الثاني من مشاركة الاتحاد الأفريقي هو تعزيز التعاون الأمني الإقليمي من خلال عملية نواكشوط، التي تركز على تبادل المعلومات. فعلى سبيل المثال، نقوم كل شهرين بجمع رؤساء أجهزة الأمن والاستعلامات من ١١ من بلدان منطقة الساحل. وكل ستة أشهر، يجتمع وزراء الخارجية والوزراء الدفاع في ١١ من بلدان منطقة الساحل لأننا نرى أن الثقة السياسية يولدها التعاون الأمني. واليوم، ومن الحقائق الثابتة أن التعاون الإقليمي هو سبيل المضي قدما. فهو يثمر النتائج في بلدان حوض بحيرة تشاد. وقد حقق النتائج في

المنطقة لزام جميع هذه الاستراتيجيات. وأنا أشير هنا إلى إنشاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والذي جاء نتاجا لجميع المناقشات التي عُقدت منذ عام ٢٠١٣ في إطار عملية نواكشوط. ولا بد من دعم المجموعة الخماسية، ولكن يجب ألا ننسى أن منطقة الساحل تغطي مساحة أكبر من ذلك وأنه بغية مواجهة تحديات معينة، مثل الأمن والتنمية، لا بد من أن تتجاوز نظرتنا المجموعة الخماسية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد لوسادا.

السيد لوسادا (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أشكر مصر، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، وكذلك إسبانيا وأعضاء المجلس الآخرين على إتاحة الفرصة للاتحاد الأوروبي لاستعراض الجهود الكثيرة التي نبذلها في منطقة الساحل من أجل إقامة ما نعتبره، أو ما نرغب في اعتباره، شراكة استراتيجية متعددة الأوجه بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة الساحل.

كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على البيانات الممتازة التي أدلوا بها في مطلع هذه الجلسة، والتي لم تؤد إلى إثراء النقاش بشأن منطقة الساحل فحسب، ولكنها أظهرت أيضاً أن المنطقة تحتل صدارة جدول الأعمال الدولي ويجب أن تظل كذلك.

(تكلم بالفرنسية)

إن منطقة الساحل مسرح للعديد من الأزمات وهي تشكل تحديات متعددة، ولكن يجب ألا ننسى أيضاً الفرص، مثل اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر والذي تم توقيعه قبل عام واحد فقط أو توطيد التعاون الإقليمي في إطار المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ولكننا نشهد، في الوقت نفسه، تزايد الهجرة غير النظامية في الأراضي الأفريقية وصوب أوروبا وصعود قوى التطرف والإرهاب، وهي الظاهرة التي وصفها السيد لاورد ببلاغة، والآثار الناجمة

النيجر وتشاد وبوركينا فاسو. كما يشارك الاتحاد الأفريقي من خلال بعض المشاريع والبرامج الرامية إلى تعزيز أو دعم الحكم الرشيد، لا سيما اللامركزية، ومكافحة التطرف، ودعم العمليات الانتخابية، وحقوق الإنسان.

ومن الناحية الاقتصادية، فإن لدى الاتحاد الأفريقي بندين مدرجين على جدول أعماله. البند الأول هو تعبئة المؤسسات الأفريقية العاملة في المجال الاقتصادي، مثل مصرف التنمية الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والعديد من إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي. ويتعلق البند الثاني بتنسيق الاستراتيجيات المعنية بمنطقة الساحل. ونظراً لتعدد هذه الاستراتيجيات، اتفق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ على إنشاء إطار تنسيقي لتلك الاستراتيجيات، ستديره بلدان المنطقة. وقد ترأست مالي هذا الإطار لسنتين؛ واليوم، تتولى تشاد رئاسته. ويوفر الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تقديم أمانة ما سميناه منبر التنسيق الوزاري لاستراتيجيات الساحل.

وفي الختام، يظل الساحل منطقة تعج بالصعوبات الإقليمية. وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية، هناك حالتان تستحقان التركيز المستمر من جانب المجلس. الأولى هي الحالة في شمالي مالي، حيث لم يتحقق أي تحسين على الرغم من كل ما قام به المجتمع الدولي. ولذلك يجب أن نتخذ إجراء لتفادي مستقبل يتغلب فيه الإرهابيون على بقية المجتمع الدولي. والحالة الثانية هي الحالة في ليبيا. وطالما بقيت ليبيا غير مستقرة، لن يكون هناك أي سلام في منطقة الساحل، بكل بساطة.

ومن ثم، يجب أن تظل هذه المسائل على جدول أعمال المجلس.

وبالانتقال إلى التنمية، يسعدنا أن نلاحظ استمرار الاهتمام بمنطقة الساحل، ولكن احتياجات المنطقة هائلة ويجب أن تكون جهود المجتمع الدولي طويلة الأجل. ومن بين التطورات الطيبة في المنطقة والتي يجب دعمها امتلاك بلدان

ما ستقوم به الدول الأعضاء. وتشمل الأدوات الأخرى للاتحاد الأوروبي بعثات السياسة المشتركة للأمن والدفاع مثل بعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في مالي وبعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في النيجر أو بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية، فضلا عن الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء.

وخلال مؤتمر قمة فالتا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، تمت الموافقة على إنشاء صندوق استئماني لحالات الطوارئ في الاتحاد الأوروبي، وذلك لدعم الاستقرار ومكافحة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية وظاهرة المشردين في أفريقيا. ويبلغ حجم تمويل الحساب الخاص بمنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد ١ بليون يورو. وتقرر تنفيذ ما يقرب من ٣٠ مشروعا في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل، بتكلفة تبلغ نحو ٣٨٢ مليون يورو. وفي ١٣ حزيران/يونيه، ستجتمع اللجنة التنفيذية للموافقة على المشاريع الجديدة. وأود أيضا أن أذكر بأن خطر الإرهاب في هاتين المنطقتين هو واقع لا يسعنا إلا أن نكافحه معا. ومما يعزز هذا التعاون دعم الاتحاد الأوروبي لفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات في مكافحة جماعة بوكو حرام. وهو سيواصل القيام بذلك طبعاً.

كما يشكل تغير المناخ وأثره على منطقة الساحل، كما ذكر اليوم الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أولوية واضحة في نهج الاتحاد الأوروبي. وقد كانت أوروبا في قلب الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهي تلتزم التزاماً تاماً بتنفيذه، ولا سيما في منطقة الساحل عن طريق تعزيز قدرات الفئات السكانية الضعيفة على الصمود من خلال "التحالف العالمي للمبادرة المتعلقة بزيادة القدرة على التعافي"؛ أو التكيف مع تغير المناخ عبر الدعم المقدم في إطار

عن تغير المناخ، بما في ذلك تسريع وتيرة التصحر في منطقة الساحل، والتي وصفته باقتدار أيضا السيدة باربو والممثل الخاص للأمين العام، السيد بن شيباس.

وأود أن أوضح نقطة في هذا المقام. ففي نهاية المطاف، يجب أن نكفل وجود الدولة إذا ما أردنا مكافحة الإرهاب لأن فراغ الحكم هو أوكسجين الإرهاب. وسأدلي بأربع ملاحظات في هذا الصدد، وهي: استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن منطقة الساحل، ومالي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومسألة التنسيق وهي من المسائل الأساسية.

تتعلق النقطة الأولى باستراتيجية وإجراءات الاتحاد الأوروبي. لقد كان الاتحاد الأوروبي أول من اعتمد، حتى قبل الأزمة في مالي - استراتيجية ونهجاً شاملاً حيال منطقة الساحل في عام ٢٠١١، وهو ما أسفر عن وضع خطة العمل الإقليمية التي اعتمدت في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وتهدف الخطة إلى تعزيز الحوار السياسي مع المنطقة دون الإقليمية ودعم بلدان منطقة الساحل، وقد جرى توسيع نطاقها الآن لتشمل جميع بلدان المجموعة الخماسية.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التزاماً قوياً ببلدان الساحل، ولا سيما من خلال اتباع نهج شامل يربط على نحو وثيق قضايا التنمية بالمسائل الأمنية، والتدابير الطارئة القصيرة الأجل بدعم الإصلاحات الهيكلية في الأجلين المتوسط والطويل. وبالنسبة لنا، فإن هذا أمر واضح جداً. إذ لا يمكن أن يكون هناك أمن من دون تنمية، ولكن لا توجد تنمية من دون أمن. فالأمران مرتبطان ارتباطاً وثيقاً جداً ويشكلان الأساس لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي المعتمدة في عام ٢٠١١.

وسيخصص الاتحاد الأوروبي أكثر من ٥ بلايين يورو لمنطقة الساحل في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٠ من خلال أدواته المختلفة للتعاون والأنشطة الإنسانية. ويتوقع أن يتجاوز هذا المبلغ ٨ بلايين دولار إذا أخذنا في الاعتبار

أما النقطة الثالثة فهي المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. إذ يرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي نندعمها على المستوى السياسي. وتبرهن المجموعة على الالتزام القوي لهذه البلدان بحشد جهودها للتصدي، معا وبصورة منسقة، للتحديات العديدة العابرة للحدود في مجالي الأمن والتنمية.

إن مؤتمر قمة رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، المعقود بنجامينا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بحضور الممثل السامي ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، فيديريكا موغيريني، قد حدد الأهداف التي يتعين تحقيقها باعتماد خارطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتحدد خريطة الطريق آليات الحوار والتشاور والتعاون، والأنشطة الرئيسية والمبادرات المشتركة المقررة لعام ٢٠١٦. ويأتي الأمن وإدارة الحدود، ومكافحة الإرهاب، ومسألة الشباب والتطرف والاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة في صلب أولوياتنا المشتركة. وأغتتم هذه الفرصة للتأكيد على عقد اجتماع آخر بين الممثل السامي وزراء خارجية بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من المقرر عقده ببروكسل في ١٧ حزيران/يونيه في حيث سيقومون بتحليل تنفيذ خارطة الطريق، والطريق إلى المستقبل.

ونقطة الأخيرة تتعلق بالتنسيق بين الجهات الفاعلة الدولية. اعتقد أن التنسيق هو محور مناقشتنا. وإذا قمنا بعدد مختلف المبادرات والاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة الساحل، فأعتقد أنها وصلت الآن ١٦ أو أكثر. ومن الواضح أن هناك حاجة حقيقية إلى التنسيق. وهذا التنسيق قائم بالفعل. وأشار الرئيس بويويا في وقت سابق إلى البرنامج والمؤسسات الأخرى. أود أن أشدد على التنسيق الممتاز بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، الذي يتجلى، في جملة أمور، بمشاركة السيد محمد النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة المتكاملة، في

برامج التحالف العالمي لمكافحة تغير المناخ؛ أو الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية.

وتواجه بلدان منطقة الساحل على نحو متزايد التصحر وتدهور الأراضي، الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي وسبل العيش واستقرار السكان وأمنهم، وبشكل أعم، اقتصادات هذه البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة. وكما وصف الممثل الدائم لإسبانيا الأمر جيدا، فإن المنطقة تمثل نقطة الصفر للاحتراز العالمي. ويقوم الاتحاد الأوروبي بدور هام في اتفاقية مكافحة التصحر، والتي يدعم بنشاط تنفيذها من خلال طائفة واسعة من المبادرات، مثل دعمنا لمبادرة السور الأخضر العظيم للصحراء والساحل ومشروع مكافحة التصحر ومشروع "النهر" وغير ذلك من المشاريع الرامية إلى تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي. وقد عقد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء العزم على مواصلة دعم بلدان الساحل في هذا الكفاح الذي لا يزال يشكل عاملا أساسيا للازدهار والاستقرار والأمن في المنطقة في الأجل الطويل.

تتعلق النقطة الثانية بمالي، والتي أشار إليها الرئيس بويويا. وأغتتم هذه الفرصة لأشير إلى الفرصة التاريخية التي يتيحها تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ويجب أن نتذكر أننا قد قطعنا شوطا طويلا مقارنة بالوضع قبل سنة، عندما كانت لا تزال هناك اشتباكات بين مختلف الفصائل. ولا يمكن أن يكون هناك استقرار في منطقة الساحل دون الاستقرار في مالي. ومن ثم، فإن هذا هو أحد الأهداف ذات الأولوية. وأريد أن أشدد على الالتزام القوي للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، فضلا عن الأمم المتحدة، تجاه مالي باستخدام جميع الوسائل التقنية والأدوات المالية، وأن أنوه بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية بارخان ضد هذه التحديات الكثيرة للسلام في مالي ومنطقة الساحل.

يشمل حماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون والمساواة في الوصول إلى العدالة والخدمات الاجتماعية الأساسية، والإدارة المستدامة والعدالة للموارد الطبيعية، وبالطبع الحكم الرشيد.

وهذا هو أساس الشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي. أود أن أختتم بياني باقتباس ما قاله الممثل السامي فيما يتعلق ببناء شراكة استراتيجية تستند إلى مبدأ الملكية الأفريقية. ويلخص قولها المأثور رغبتنا في العمل. "نحن

لا نعمل لدى أفريقيا؛ إننا نعمل مع أفريقيا."

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.

اللجنة السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي في بروكسل، فضلا عن كثير من الاجتماعات وتبادل الآراء المثمر بين المؤسسات وممثليها الخاصين، ولا سيما الممثل الخاص بن شماس. وهناك أيضا تعاون وثيق جدا مع الاتحاد الأفريقي ومؤسسات أخرى، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومع عملية برخان. ولكن علينا أن نعمل جاهدين في إطار ذلك التنسيق؛ وإلا، سنجد أننا نعمل ضد أنفسنا. وغني عن القول أننا يجب أن نعمل معا.

وأخيرا، فمن الواضح أنه لا يمكن التصدي لهذه التحديات فعلا إلا في إطار الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان الذي